



الفعل الثلاثي المجرد والتطور الدلالي

أ.م.د.مجيد خيرالله الزامل
جامعة واسط /كلية التربية

أ.م.د.علي حسن الدلفي
جامعة واسط /كلية التربية

تطوّر الدلالة جانب من التطوّر الذي يُصيب اللغة ، لأنّ اللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال على الرغم من أنّ حركة تطوّرّها قد تبدو بطيئة في بعض الأحيان^(١) ، فهي كأيّ كائن حيّ تخضع لما يخضع له الكائن الحيّ في نشأته ونموّه وتطوّره ، (وتطوّر الدلالة ظاهرة شائعة في كلّ اللغات يلمسها كلّ دارس لمراحل نموّ اللغة وأطوارها التاريخية ، وقد يعدّه المتشائم بمثابة الداء الذي يندر أن تفرّ أو تتجو منه الألفاظ ، في حين أنّ من يؤمن بحياة اللغة ومسايرتها للزمن ينظر إلى هذا التطوّر على أنّه ظاهرة طبيعية ، دعت إليها الضرورة الملحة)^(٢) .

إنّ اللغة كأيّ ظاهرة اجتماعية عرضة للتطوّر المطّرد في عناصرها المختلفة ، "أصواتها ، وتركيبها ، وصيغ الكلمات ودلالاتها " ، (وإنّ تطوّرّها هذا لا يجري تبعاً للأهواء والمصادفات ، أو وفقاً لإرادة الأفراد ، وإنّما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة ، مطّردة النتائج ، واضحة المعالم ، محققة الآثار ، لا يدّ لأحدٍ على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدّي إليه ، فليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطوّر لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاصّ ، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطوّر الطبيعي)^(٣) .

ولست العربية في هذا الشأن بدعاً من اللغات ، ولذا عرض لها التطوّر ، فتناول مفرداتها وتركيبها ، ودلالاتها ، إلّا أنّ بعض النقاد نظروا إلى التطوّر الطبيعيّ على أنّه خطر تجب حماية اللغة منه ، على أنّنا لا نشكّ في أنّ حماية اللغة من أهم واجبات الناقد اللغويّ ، لأنّ التقريط فيها وفتح الباب على مصراعيه أمام عوامل التغيير معناه القضاء على اللغة .

إلّا أنّ الحماية لا تتمّ بتجميد اللغة ، ومنع أيّ دم جديد ينساب في عروقها ، وإنّما تتمّ بضرب من المحافظة المعقولة ، التي تسمح بقدر من التطوّر إذا كان حسناً ، وقائماً على أسس ومسوّغات ، (فلا بدّ لمن يتصدّى لحماية اللغة من أن يدرك أنّ اللغة كائن حيّ ، وأنّها أشبه بشجرة نامية تحتاج بين الحين



والآخر إلى تجديد في غذائها ، وتشذيب لما يبس وجفّ من أغصانها ، لتبقى حيّة سامقة ، وتظلّ قويّة مزدهرة^(٤).

ولا بدّ لمن يتصدّى لحماية اللغة من التفريق بين ما هو خطأ وانحراف ، وما هو توليد وتجديد وتطور ، فكلاهما حدث جديد في اللغة ، وتبديل في بعض ظواهرها ، ولكنّ الخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة ، وسنن نموّها ، وقواعد فطرتها ، ويخلّ بنظامها ، وأمّا التّجديد والتّطور فهو تبديل يجري على وفق سننها ، وينساق مع فطرتها ، وينقاد لقواعدها ، ويوافق روحها وخصائصها .

وسنقصر الكلام على الأفعال الثلاثيّة المجرّدة التي حصل فيها نوع من التّطور في دلالاتها :

١- أَرَفَ :

تقول: أَرَفَ الرَّحِيلُ ، بكسر العين ، أي دَنَا واشتَدَّ قَرْبُهُ ، وَسُمِّيَتِ الْقِيَامَةُ " الْآرِفَةُ " ، لقربها ، ففي الصباح:(أَرَفَ التَّرْحُلُ يَأْرَفُ أَرَفًا ، أي دَنَا وَأَفَدَ)^(٥) ، وفي المصباح : (أَرَفَ الرَّحِيلُ أَرَفًا من باب تَعَبَ ، وَأُرُوفًا : دَنَا وَقَرَّبَ ، وَأَرِفَتِ الْآرِفَةُ : دَنَتِ الْقِيَامَةُ)^(٦) ، وفي اللسان: (أَرَفَ يَأْرَفُ أَرَفًا وَأُرُوفًا : اقْتَرَبَ ، وكلُّ شيءٍ اقْتَرَبَ فَقَدْ أَرَفَ أَرَفًا أي دَنَا وَأَفَدَ ، وَالْآرِفَةُ : الْقِيَامَةُ لِقَرَبِهَا ، وَإِنْ اسْتَبَعَدَ النَّاسُ مَدَاهَا)^(٧) . وفي التّنزيل العزيز " أَرِفَتِ الْآرِفَةُ "^(٨) ، أي دَنَتِ الْقِيَامَةُ .

وبجري " أَرَفَ " في كلام الكتاب ، ويعنون به حدوث الأمر ووقوعه ، كقولهم : أَرِفَتْ سَاعَةُ السَّفَرِ بمعنى : حَلَّتْ ، وأنكر ذلك الحريري بقوله : (ويقولون : أَرَفَ وَقْتُ الصَّلَاةِ ، إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرّمه ، فيحذفونه في وضعه ، ويعكسون حقيقة المعنى في وضعه ، لأنّ العرب تقول : أَرِفَ الشَّيْءُ بمعنى دَنَا واقْتَرَبَ ، لا بمعنى حَضَرَ ووقع)^(٩) . وتابعه في ذلك ابن الجوزي ، فقال : (وتقول: قد أَرَفَ الوقتُ ، أي قَرُبَ ... والعامّة تجعل " أَرَفَ " بمعنى حَضَرَ ووقع)^(١٠) .

أقول : جاء في مفردات الرّاجب : (قال تعالى : " أَرِفَتِ الْآرِفَةُ "^(١١) أي دَنَتِ الْقِيَامَةُ ، وَأَرِفَ وَأَفَدَ يتقاربان ، لكنّ أَرَفَ يُقَالُ اعتباراً بضيق وقتها ، ويُقَالُ : أَرَفَ الشُّخُوصُ ، والأَرَفُ : ضيق الوقت ، وَسُمِّيَتْ به لقرب كونها ، وعلى ذلك عبّر عنها بالسّاعة ، وقيل : " أتى أمرُ الله "^(١٢) ، فعبّر عنها بالماضي ، لقربها وضيق وقتها)^(١٣) .

وقال الدكتور عبد العزيز مطر : (هناك نوع من المجاورة الزّمنيّة يصلح أن يكون من علاقات المجاز المرسل ، كقول عامة بغداد : أَرِفَ الوقتُ ، أي حَضَرَ ووقع ، بدل أَرِفَ ، أي قَرُبَ ، لأنّ قربه يؤذن بوقوعه ، وربما عدّ هذا مبالغاً كأن الوقت القريب أصبح واقعاً لإثارة الاهتمام والاستعداد)^(١٤) ، وكلامه هذا مستقيم ، والدليل على ذلك ما نصّ عليه ابن القوطية في أفعاله : (وأَرِفَ الشَّيْءُ أَرَفًا وَأُرُوفًا : حَضَرَ



وَقَرَّبَ^(١٥) ، وفي شرح درة الغواص للخفاجي: (وعلى كل حال يقتضي صحة ما ادّعاه خطأ ، وبابُ التَّجْوِيزِ والتَّقْدِيرِ واسع ، فيجوزُ أن يقدر " أَرَفَ " خروج الوقت على أن للصلاة وقت فضيلة وغيره ، وإذا أريدَ الثاني بجعل الإضافة عهدية لا يبقى لما توهمه أثر)^(١٦) .

٢- بَصَرَ :

عدَّ الحريري من أوهام الخواص قولهم: أَبْصَرْتُ هذا الأمرَ قبلَ حدوثه ، وجعل الصَّوابُ فيه أن يقال : بَصَرْتُ بهذا الأمرِ ، لأنَّ العربَ تقول : أَبْصَرْتُ بالعينِ ، وَبَصَرْتُ من البَصِيرَةِ : إذ قال : (ويجانبُ هذا **الوهم** قولهم : أَبْصَرْتُ هذا الأمرَ قبلَ حدوثه ، والصَّوابُ فيه أن يقالَ بَصَرْتُ بهذا الأمرِ ، لأنَّ العربَ تقول : أَبْصَرْتُ بالعينِ ، وَبَصَرْتُ من البَصِيرَةِ ، ومنه قوله تعالى " قَالَ : بَصَرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ"^(١٧) ^(١٨) .

ويُعلّقُ الخفاجي على هذا الفرق بقوله : (ليس هذا كما زعم ، لاستعمال كل منهما بمعنى الآخر ، وقال ابن برّي في قوله تعالى " فَبَصَرْتُ بِهِ عَنْ جُنُبٍ "^(١٩) بمعنى "أَبْصَرْتُهُ " ، وفي المثل " لأَرَيْنَاكَ لِمَحاً باصراً " ، فَسَّرَ "باصراً فيه" بـ "مُبْصِر" كـ "طَائِعٌ وَمُطِيعٌ" ، ونائل وناصب بمعنى " مُنِيلٌ وَمُنْصَبٌ " ، وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز : بَصَرْتُ بِهِ وَأَبْصَرْتُهُ بمعنى)^(٢٠) .

ويرى الدكتور خليل بنبيان أن الحريري قد وقع في وهمين : الأول : أنه عدَّ "بَصَرَ" مقصوراً على البصيرة ، والثاني : أنه جعل " أَبْصَرَ " خاصاً بما يرى بالعين^(٢١) .

وعدَّ "يوهان فك" ذلك تصحيحاً خاطئاً ، لأنَّ الحريري ذهبَ مع ابن قتيبة إلى أن لفظ "بَصَرَ" بضم الصاد خاص برؤية البصيرة ، و " أَبْصَرَ " خاص برؤية العين ، على حين أن في قوله تعالى " فَبَصَرْتُ بِهِ عَنْ جُنُبٍ " أي رَأَيْتُهُ " أخت موسى بالعين^(٢٢) . وجاء في اللسان والقاموس والتاج ما يُشيرُ نصّاً إلى أن "بَصَرَ" به " و " أَبْصَرَهُ " و " تَبَصَّرَهُ " : نظرَ إليه^(٢٣) .

وفات الحريري أن " بَصَرَ " جاء في القرآن لما يرى بالعين ، وذلك في قوله تعالى : " وَقَالَتْ لِأَخْتِهِ فَصِّيه ، فَبَصَرْتُ بِهِ عَنْ جُنُبٍ "^(٢٤) .

وجاء " أَبْصَرَ " في القرآن من البصيرة خلافاً لما نبّه عليه في قوله تعالى : " وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ "^(٢٥) ، قال الزمخشري في تفسير ذلك : (والمرادُ بالأمر بإبصارهم على الحال المنتظرة الموعودة : الدلالة على أنها كائنة واقعة لا محالة ، وأن كينونتها قريبة كأنها قدام ناظريك ، وفي ذلك تسليّة له وتنفيص عنه ، وقوله : " فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ " : للوعيد كما سلف لا للتبديد)^(٢٦) .



ولا ريب أن إِبصار الحال المنتظرة الموعودة والوعيد إنما يكون بالبصيرة ، وليس بالعين ، لذا يكون البصرُ والإبصارُ لما يُرى بالعين ، ولما يُدركُ بالذهن ، والشأنُ فيهما مرتَين بالسِّياق والمجاز ، وذلك حين يكون ما يُرى بالبصيرة من البروز والظهور في الحقيقة بمنزلة ما يُرى رأي العين .

والملاحظ أن هذا النحو من إرادة تخصيص المعنى ببناء دون غيره كتخصيص بناء فعل ليدلّ على المعنى الحسيّ وتخصيص آخر ليدلّ على الذهنيّ قد تكرر في مواطن كثيرة ، وهو على ما يبدو سعي إلى التدقيق في أداء المعاني المتقاربة بما يحفظ ما يكون بين معنى وآخر من الفرق ، والعامّة في هذا ونحوه لا تفرّق .

٣- جُلُس :

ذهب الحريري إلى أن المختار أن يقال للقائم : أقعد ، قال : (ويقولون للقائم : اجلس ، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً : أقعد ، ولمن كان نائماً أو ساجداً : اجلس) (٢٧) ، معللاً ذلك بأنّ القعود هو الانتقال من علو إلى سفلى ، أمّا الجلوس فهو الانتقال من سفلى إلى علو .

وخالفه ابن بري ، محتجاً على ذلك بحديث هشام عن عروة بن الزبير : (إنّ النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مرضه ، فذكر الحديث إلى أن قال : فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : وإذا صلى جالساً ، فصلّوا جلوساً أجمعين ، وعروة بن الزبير أرسخ في لغة العرب من ابن خالويه) (٢٨) ، وتابعه في ذلك ابن الحنبلي ، إذ قال : (أقول : قال صاحب القاموس : " القعود والمقعد : الجلوس ، أو هو من القيام ، والجلوس من الضجعة ، ومن السجود " ، فأشار إلى أن القعود والجلوس واحد في قول ، وعلى هذا يقال للقائم : اجلس ، كما يقال له : أقعد) (٢٩) .

وسار على خطاهما الدكتور خليل بنيان فيما ذهب إليه ، فلم يرتض رأي الحريري ، وبيّن أنّ الفعلين " قعدَ وجلسَ " شاع استعمالهما مترادفين قديماً وحديثاً لدالتهما على هيئة واحدة ، فضلاً عن ذلك أنّ " القعود والجلوس " يفسّر أحدهما بالآخر في معجماتنا ، دون النظر إلى الأصل (٣٠) .

واحتج على ذلك بعدد من الشواهد عدّها نصوصاً معتبرة تتضافر لتوثيق ذلك ، وهي :

- ما جاء في الموطأ : (عن علي بن أبي طالب أنّ رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد) (٣١) .

- وجاء في الحديث الشريف أيضاً أنّه قال : (إذا قام أحدكم ، فلم يستتمّ قائماً فليجلس ، وإذا استتمّ قائماً فلا يجلس ، ويسجد سجدة السهو) (٣٢) .



ويرى الدكتور خليل أنه لولا صحة استعمال الجلوس من القيام وأصالته في اللغة لما صاغوا اسم مكان من " جلس " ، حين قالوا " مجلس القوم " ، فإن القوم إنما يأتون إليه قائمين ثم يجلسون ، ولما قالوا: جالسته ، وهو جليسي ، والذي يبطل هذا النحو من التحكم أنهم لم يقولوا : مقعد القوم^(٣٣) .

وبناقش الخفاجي في شرحه لدرّة الغواص ما ذهب إليه الحريري ، محلاً جوانب الفرق بين هاتين الدالّتين ، فيقول : (هذا وإن ذكره بعض اللغويين فقد ورد في الأحاديث الشريفة ، وفي كلام الفصحاء ما يخالفه ... مع أن الفرق لو سلم ، فإنما هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق ، ولتقارب معنيهما وقع كل منهما موقع الآخر ، وشاع حتى صار حقيقة عرفية ، وكان بعض مشايخنا يقول : كل لفظين تقارب معناه إذا اجتماعا افترقا ، وإذا افترقا اجتماعا ، وهو من بدیع المعاني ، وقد سوى بينهما في عمدة الحفاظ والقاموس ، وعليه تمثيل النحاة : بـ " قعدتُ جلوساً " في المفعول المطلق ... وفرق بعضهم بين القعود والجلوس بفرق آخر كما في الإتيان ، فقال : القعود ما تعقبه لبث ، بخلاف الجلوس ، ولهذا يقال : قواعد البيت دون جوالسه للزومها ، وهو جليس الملك دون قعيده ، لأنه يحمّد منه التخفيف ، ولذلك قيل : مقعد صدق ، لأنه لا زوال له)^(٣٤) ، وكلام الخفاجي واضح الدلالة على تحليل يصلح مفتاحاً للنظر في مسألة الفروق بين المترادفات ، فهو (يوضح وجهتي نظر إلى دلالة اللفظ ، تكون الأولى إلى أصل الدلالة في معناها المعجمي ، والذي تصدر منه الاشتقاقات حاملة ملمح الدلالة الأصلي إضافة إلى دلالة الصيغة والوزن ، وتكون الثانية إلى الاستعمال الذي يقرب بعض الدلالات إلى بعض ، بسبب التبادل والتجاور ، أو لأسباب أخرى من تعميم الدلالة وإهمال تتبع الأصل ، والاكتفاء بمجال الاستعمال التقريبي ، وليس هذا كل ما تنبّه إليه الخفاجي هنا ، إنما ذكر أمراً له خطره ، وهو " الحقيقة العرفية " المتولدة من الاستعمال ، وهذا ممّا يشير إلى الأخذ بالمواضعة الاصطلاحية ، وفتح باب التطور ، أمام ما يتفق عليه المجتمع من استعمال)^(٣٥) .

وقد ثبت أن " الجلوس " استعمال مع النوم أو مع السجود ، و " القعود " مع القيام ، ، فانتقل " الجلوس " من هذه الدلالة الخاصة إلى دلالة عامة ، فالناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر من دقة الدلالات وتحديدها ، ويقتنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام ، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة ، وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إثارةً للتيسير على أنفسهم ، والتماساً لأيسر السبل في خطابهم^(٣٦) .

٤- حث :



ذهب الحريري إلى تخطئة استعمال " الحَثَّ " بمعنى " الحَضَّ " ، فقال : (لا يفرقون بين الحَثِّ والحَضِّ ، وقد فرَّق بينهما الخليلُ ابنُ أحمد ، فقال : الحَثُّ يكونُ في السَّيرِ والسَّوقِ وفي كلِّ شيءٍ ، والحَضُّ يكونُ فيما عدا السَّيرِ والسَّوقِ ، نحو قوله تعالى : "وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ" (٣٧) (٣٨) ، وتابعه ابنُ الجوزي ، فقال : (وتقولُ : فلانٌ يَحُثُّ في السَّيرِ ، وَيَحُضُّ على الخيرِ ، والعامةُ لا تفرِّقُ ، وقد فرَّق الخليلُ ابنُ أحمد ، فقال : الحَثُّ يكونُ في السَّيرِ والسَّوقِ ، والحَضُّ فيما عداهما) (٣٩).

ويرى شارح الدرّة أنَّ ما ذكره الخليل هو في أصل وضعه ، وأمّا في الاستعمال فلا يفرقون بينهما ، ولهذا سوى بينهما صاحب القاموس ، وقال النّحاة : حروف التّحضيض ما دلّ على الحَثِّ على الفعل (٤٠) .

ويرى الدكتور خليل بنیان أنَّ لا مكان لهذا النحو من التفريق بين "حَثَّ" و"حَضَّ" في الاستعمال ، لأنَّ المعجمات كلها تفسّر كلاّ منهما بالآخر ، وإن كان أصل معنى الحَثِّ : الاستعجال ، والاستعجال يكون في السَّير وفي غيره من وجوه الخير ، ومن هنا جاء التقارب والتوافق بينهما (٤١) .

فقد أراد الحريري التنبيه على دقة دلالة الفعلين واختلافهما في أصل وضعهما ، فأشار إلى أن الفعل " حَضَّ " ذو دلالة خاصة بالخير ، وأنَّ الفعل " حَثَّ " ذو دلالة عامة في الخير والسَّير والسَّوق وكلِّ شيءٍ ، مستنداً في ذلك إلى مقالة الخليل ، ودقّة التعبير تُوجب دقّة اللفظ ، فنَبّه على جنوح المستعملين إلى استعمال اللفظ العام بمعنى الخاصّ ، من دون الأخذ بسنة التطوّر الدلاليّ لبعض الأفعال ، فعَدَّ استعمال اللفظ ذي الدلالة العامة في التعبير عن معنى خاص ، خطأً وجب التنبيه عليه . وأمّا الدكتور خليل بنیان فقد وجّه كل عنايته إلى إثبات ترادف الفعلين محتجاً بشواهد على استعمال " حَثَّ " بمعنى " حَضَّ " لا العكس .

فقد حدّدت المعجمات معنى : حَضَّ :

١- جاء في الجمهرة: (حَضَضْتُ الرَّجُلَ عَلَى الشَّيْءِ أَحَضُهُ حَضّاً ، أي حَرَضْتُهُ) (٤٢).

٢- وجاء في التّهذيب : (حَضَّ يَحُضُّ حَضّاً ، وهو الحَثُّ على الخير) (٤٣) .

٣- وفي الأفعال لابن القوطية : (وَحَضَضْتُكَ عَلَى الْخَيْرِ حَضّاً - لا غير - رَغَبْتُكَ فِيهِ) (٤٤).

وأمّا معنى (حَثَّ) :

١- جاء في الجمهرة : (حَثَّ يَحُثُّ حَثّاً ، إذا استعجل) (٤٥) .

٢- وفي التّهذيب : (الحَثُّ : الإِعْجَالُ فِي الْإِتِّصَالِ) (٤٦) .

٣- وفي المحكم : (الحَثُّ : الإِعْجَالُ فِي اتِّصَالٍ ، وقيل : هو الاستعجال ما كان) (٤٧) .



وواضح أنّ "حَضَّ" له دلالة خاصة ، إذ إنّها في أصل استعمالها في الخير فقط ، وأمّا "حَتَّ" ، فذو دلالة عامّة ، وترادفهما أقرّ به صاحبُ التاج عندما قال : (وَحْتَهُ عَلَيْهِ ، واستَحْتَهُ اسْتِحْتَانًا ، وأَحْتَهُ إِحْتَانًا ، وأَحْتَنَّهُ احْتِنَانًا ، وَحَتَّنَهُ تَحْنِينًا ، وَحَتَحْتَهُ حَتْحَةً ، كلُّ ذلك بمعنى "حَضُّه" عليه ، وَنَدَبَهُ له وإليه ، وهذا ظاهرٌ في كَوْنِ الحَتِّ والحَضِّ مُتَرَادِفَيْنِ) (٤٨) .

فتعميم الدلالة الخاصة لبعض الألفاظ إنّما حدث بفعل ظاهرة التطوّر الدلالي ، لأنّ (النّاس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها ، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب) (٤٩) .

والدليل على صحّة مجيء " حَضَّ " بمعنى " حَتَّ " ما ذكره الجوهريّ عند تفسيره الحَتَّ بمعنى الحَضِّ في قوله : (حَتَّهُ عَلَى الشَّيْءِ وَاسْتَحْتَهُ بِمَعْنَى ، أَي حَضَّهُ عَلَيْهِ) (٥٠) ، وقال في موضع آخر : (حَضَّهُ عَلَى الْقِتَالِ حَضًّا ، أَي حَتَّهُ) (٥١) ، وجاء في المحكم : (الحَضُّ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَتِّ فِي السَّيْرِ وَالسَّوْقِ وَكُلِّ شَيْءٍ ، وَالْحَضُّ أَيْضًا أَنْ تَحْتَهُ عَلَى شَيْءٍ لَا سِيرَ فِيهِ وَلَا سَوْقَ) (٥٢) . فأنت ترى أنّ العلماء يفسرون كلّاً منهما بالآخر ، فلا مكان لهذا النّحو من التّفريق بين " حَتَّ وحَضَّ " في الاستعمال .

٥ - حَسَمَ :

تقول : حَسَمَ خَالِدُ الشَّيْءِ يَحْسِمُهُ حَسْمًا ، مِنْ بَابِ ضَرْبٍ ، إِذَا قَطَعَهُ ، وَحَسَمْتُ الشَّيْءَ فَانْحَسَمَ ، مِثْلُ : قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ ، فِي الْمَصْبَاحِ : (حَسَمَهُ حَسْمًا ، مِنْ بَابِ ضَرْبٍ ، فَانْحَسَمَ ، بِمَعْنَى قَطَعَهُ فَانْقَطَعَ) (٥٣) ، كما تقول : حَسَمْتُ الْعِرْقَ ، إِذَا قَطَعْتَ دَمَهُ ، فِي الْأَفْعَالِ لِابْنِ الْقَوَيْطِيَّةِ : (وَحَسَمَ الْعِرْقَ حَسْمًا : كَوَاهُ لِيَنْقَطِعَ دَمُهُ بِالنَّارِ) (٥٤) ، أَي أزال أثره ، فِي الْمَفْرَدَاتِ : (الحَسْمُ إِزَالَةُ أَثَرِ الشَّيْءِ ، يُقَالُ : قَطَعَهُ فَحَسَمَهُ ، أَي أزال مادّته ، وَبِهِ سُمِّيَ السَّيْفُ حُسَامًا ، وَحَسَمَ الدَّاءُ : إِزَالَةُ أَثَرِهِ بِالْكَيْ) (٥٥) .

ويكثرُ في كلام الكتاب قولهم : عَمَدَتِ الوزارَةُ إِلَى حَسْمِ مبلغ كذا من رواتب المتخلّفين ، وأنكرَ ذلك الأستاذ صلاح الرّعبلاويّ ، لأنّه يرى أنّ استعمال الحَسْمِ في هذا الموضع بعيد ، ومعنى " الحَسْمِ " يدورُ حول قَطْعِ الشَّيْءِ وإزالة أثره (٥٦) .

أقول : ليس ذلك بعيداً ، فقد جاء في الفصول والغايات : (المحسومُ الذي حُسِمَ من الخيرِ ، أَي قُطِعَ منه) (٥٧) ، وهل يعني "حَسْمِ مبلغ كذا من رواتب المتخلّفين" إلّا قطع جزء منه؟ ، يزداد على ذلك أنّ الفعل



"حَسَمَ" قد جاء بمعنى "قَطَعَ" ، ففي القاموس : (حَسَمَهُ يَحْسِمُهُ فَاَنْحَسَمَ : قَطَعَهُ فَاَنْقَطَعَ)^(٥٨) ، وجاء "قَطَعْتُ مِنْهُ شَيْئاً ، أَي فَصَلْتُهُ" ، ففي شرح أدب الكاتب للجواليقي : (وَكُلُّ مَا قَطَعْتَ مِنْهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ فَقَدْ قَلَمْتُهُ ، وَمِنْهُ : قَلَمْتُ أَظْفَارِي)^(٥٩) ، وفي المصباح : (قَلَمْتُهُ قَلَمًا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ : قَطَعْتُهُ)^(٦٠) ، وجاء في المعجم الوسيط : قَطَعَ الشَّيْءَ قَطْعاً : فَصَلَ بَعْضَهُ^(٦١) ، ثُمَّ إِنَّ "حَسَمَ" بمعنى "قَطَعَ" كما ذكرنا . فثبت بذلك صحة قول الكتاب : عَمَدَتِ الْوَزَارَةُ إِلَى حَسَمِ مَبْلَغِ كَذَا مِنْ رَوَاتِبِ الْمُتَخَلِّفِينَ ، وَلَا عِبْرَةَ بِكَلَامِ الْمَانَعِينَ . وهذا نوع من التَّطَوُّر الدَّلَالِي الذي يُوَدِّي إِلَى التَّغْيِيرِ فِي مَعْنَى اللَّفْظِ بِسَبَبِ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ كَلِمَةِ "حَسَمَ" بمعنى : "قَطَعَ" أو "أزَالَ الْأَثَرَ" ، فاستعملوها بالمعنى الجديد ، وقالوا : عَمَدَتِ الْوَزَارَةُ إِلَى حَسَمِ مَبْلَغِ كَذَا مِنْ رَوَاتِبِ الْمُتَخَلِّفِينَ .

٦- حَلَا يَحْلُو ، حَلِي يَحْلَى :

تقول : حَلَا الشَّيْءُ فِي فَمِي يَحْلُو حَلَاوَةً ، مثل "دَعَا يَدْعُو" مِنْ بَابِ "نَصَرَ" ، و"حَلِي الشَّيْءُ فِي عَيْنِي يَحْلَى حَلَاوَةً" مثل "رَضِيَ يَرْضَى" ، مِنْ بَابِ "فَرَحَ" ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : (حَلِي فِي عَيْنِي بِالْكَسْرِ ، وَحَلَا فِي فَمِي بِالْفَتْحِ)^(٦٢) ، ففُرقَ بَيْنَهُمَا فِي الدَّلَالَةِ ، وَتَابَعَهُ الْحَرِيرِيُّ بِالْقَوْلِ : (وَيَقُولُونَ : حَلَا الشَّيْءُ فِي صَدْرِي وَبِعَيْنِي ، فَيُخْطِئُونَ فِيهِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : حَلَا فِي فَمِي ، وَحَلِي فِي عَيْنِي ، وَلَيْسَ الثَّانِي مِنْ نَوْعِ الْأَوَّلِ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْحَلِيِّ الْمَلْبُوسِ)^(٦٣) ، وَسَارَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ عَلَى خُطَى أَسْلَافِهِ ، فَفَرَّقَ بَيْنَ "حَلَا وَحَلِي" فِي الدَّلَالَةِ ، إِذْ قَالَ : (وَتَقُولُ : حَلِي الشَّيْءُ فِي عَيْنِي بِكَسْرِ اللَّامِ ، وَالْعَامَّةُ تَقْتَحُهَا ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : حَلَا فِي فَمِي ، فَهَذَا مِنَ الْحَلَاوَةِ ، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَلِيَّةِ)^(٦٤) .

على حين أَنَّ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا ، فِي الصَّحَاحِ : (وَيُقَالُ : حَلِي فَلَانٌ بَعِيْنِي بِالْكَسْرِ وَفِي عَيْنِي ، وَبِصَدْرِي وَفِي صَدْرِي ، يَحْلَى حَلَاوَةً ، إِذَا أَعْجَبَكَ ... وَكَذَلِكَ **حَلَا** فَلَانٌ بَعِيْنِي وَفِي عَيْنِي يَحْلُو حَلَاوَةً)^(٦٥) ، وَفِي الْمَخْصَصِ : (وَقَدْ **حَلَا** بَعِيْنِي وَبِصَدْرِي ، وَفِي عَيْنِي وَفِي صَدْرِي ، وَحَلِي فِي عَيْنِي وَبِعَيْنِي حَلَاوَةً فِيهِمَا جَمِيعاً)^(٦٦) ، وَفِي الْمَصْبَاحِ : (وَحَلِي الشَّيْءُ بَعِيْنِي وَبِصَدْرِي يَحْلَى مِنْ بَابِ "تَعَبَ" حَلَاوَةً : حَسَنٌ عِنْدِي وَأَعْجَبَنِي)^(٦٧) ، وَيَرَى ابْنُ بَرِّي أَنَّ كِلَا الْفَعْلَيْنِ "حَلَا فِي فَمِي" وَ"حَلِي فِي عَيْنِي"



مأخوذ من الحلاوة ، قال : (وقد ثَبَتَ بذا أَنَّ " حَلِيَّ بعيني ، وَحَلَا في فَمِي " مأخوذانِ من الحَلَاوة ، وإنَّما غُيِّرَ بناؤُهُما للفرق)^(٦٨) .

ويبدو أَنَّ رَدَّ الفعلين إلى أصل " حَلَا " المرتبطة بحاسة الذَّوق لا يخرج عن تطوُّر دلالة هذه المادة ، فلا مسوِّغ للبحث عن أصل اشتقاقِيٍّ آخر للفعل " حَلِيَّ " ، فصفة " الحلاوة " لم تبقَ ضمن حاسة الذَّوق ، بل تطوُّر استعمالها إلى مجموعة من المعاني المجازية ، ففي أساس البلاغة : (ومن المجازِ : **حَلِيَّ** فلانٌ في صَدْرِي وفي عيني ... وَحَلَّيْتُ الشَّيْءَ في عين صاحبه ، وهو حُلُوُّ اللَّقَاءِ ، وَحُلُوُّ الكلام ، واستَحْلَيْتُ هذه الجارية ، واحلَوْتُ لي ، وجارية حُلُوَّة المنظر ، وحُلُوَّة العينين ، وَتَحَالَى الرَّجُلُ ، وَتَحَالَتْ المرأةُ : أظهرت حلاوتها)^(٦٩) .

ويظهرُ التطوُّر هنا في توسُّع الدَّلالة ، وخروجها من التَّخصيص إلى التَّعميم ، إذ أصبحت مستعملة في كلِّ ما يروقُ ويحسُّ من سلوك وخلق وكلام ، فضلاً عن استعمالها في التَّزامن الحسِّي في وصف معطيات الحواسِّ ، فصفة " حلو " التي هي في الأصل تخصَّ الذَّوق يمكن أن تستعمل للروائح والأنغام والمناظر^(٧٠) .

أمَّا ما ذهب إليه بعض أصحاب المصنِّفات من أَنَّ " حَلِيَّ " مشتقٌّ من " الحَلِيَّ " ، وعليه بنوا التَّفَرقة ، فذلك ليس بقويٍّ ولا مرضيٍّ ، قال ابن سيده : (وقال قومٌ من أهل اللُّغة : ليس **حَلِيَّ** من حَلَا في شيء ، هذه لغة على حدتها ، كأنَّها مشتقةٌ من الحَلِيَّ الملبوس ، لأنَّه حَسُنَ في عينك كحُسْن الحَلِيَّ ، وهذا ليس بقويٍّ ولا مرضيٍّ)^(٧١) .

٧- خَطَأُ :

ذهبَ الحريريُّ إلى التَّفريق بين " خَطِيئٍ وأخطأ " ، لأنَّه رأى ما وقع فيه النَّاس من لحن وانحراف ، فهم يقولون : (لمن يأتي الذَّنْبُ متعمِّداً : قد أخطأ ، فيحرِّفون اللفظ والمعنى ، لأنَّه لا يُقالُ : أخطأ إلا لمن لم يتعمَّد الفعل ، أو لمن اجتهد ، فلم يُوافق الصَّواب ... أمَّا المتعمَّدُ الشَّيْءَ فيقالُ فيه : خَطِيئٌ فهو خاطِئٌ ، والاسمُ منه الخطيئةُ)^(٧٢) . وتابعه ابن الجوزي في قوله : (وتقولُ : خَطِيئُ الرَّجُلُ إذا تعمَّدَ الذَّنْبَ ، فهو خاطِئٌ ، ومنه الخطيئةُ ... وأخطأ يُخطِئُ إذا أراد شيئاً فأصابَ غيرَه ... والعامَّةُ تقولُ في الكلمتين : أخطأ ، والصَّحيحُ ما قلنا)^(٧٣) .

وذهبَ أبو عبيدة وابن قتيبة إلى أَنَّ " خَطِيئٌ وأخطأ " بمعنى واحد^(٧٤) ، وقال أبو إسحاق الزجاج : (وَخَطِئْتُ الشَّيْءَ أخطؤه خِطْئاً وخِطَاءً ، وأخطأته إخطاءً ، بمعنى واحد)^(٧٥) .



ويرى ابن بري أنّ جمهور الرواة المفرّقين بين هاتين الصيغتين عبّوا التفرقة برواية النسوية^(٧٦) ، فمن ذلك قول ابن السكّيت في الإصلاح : (يُقال : قد خَطِئْتُ إذا أثِمْتُ ، فأنا أخطأُ خطئاً ، وأنا خاطئ ... وقال أبو عبيدة : يُقال : أخطأُ وخَطِئْتُ لغتان)^(٧٧) .

ومن ذلك قول الجوهري في الصحاح : (الخطأ : نقيض الصواب ... تقول منه : أخطأتُ ، وتخطأتُ ، بمعنى واحد ... والخطءُ : الذنبُ ... تقول منه : خَطِئَ يَخْطِئُ **خطأً** وخطأَةً ؛ على فِعْلَةٍ ، والاسم : الخطيئةُ ، على فَعِيلَةٍ ... أبو عبيدة : خَطِئَ وأخطأ لغتان بمعنى واحد)^(٧٨) ، ومنه قول صاحب المصباح : (**والخطأُ** مَهْمُوزٌ بِفَتْحَتَيْنِ ضِدُّ الصَّوَابِ ، وَيُقْصَرُ وَيُمدُّ ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ : أخطأَ فَهُوَ مُخْطِئٌ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : خَطِئَ خِطْئاً مِنْ بَابِ عِلْمٍ وَأَخْطَأَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، لِمَنْ يُذْنِبُ عَلَى غَيْرِ عَمْدٍ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : خَطِئَ فِي الدِّينِ وَأَخْطَأَ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَامِداً كَانَ أَوْ غَيْرَ عَامِداً)^(٧٩) .

إنّ تغيير الدلالة نتيجة للاستعمال يؤدي إلى اختلاف بين دلالة الأصل وسياق الاستعمال ، ممّا يُفضي إلى صور من تطوّر الدلالة بالترادف أو التعميم أو التخصيص ونحو ذلك ، ومن المحتمل أن يكون ما ورد لدى اللغويين ومصنفي لحن العامة من أمثلة الترادف مستنداً بجملته إلى اختلاف اللهجات.

٨- خَفَقَ :

اختلفت أقوال العلماء في جواز ترادف "خَفَقَ وأخَفَقَ" ، فذهب ابن قتيبة إلى اختلاف المعنى فيهما ، إذ قال : (خَفَقَ الطَّائِرُ ، إذا طارَ ، **وأخَفَقَ** إذا ضربَ بجناحيه ليَطِيرَ)^(٨٠) ، ثم عاد ليقول في باب " فَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ " باتّفاق المعنى : (خَفَقَ الطَّائِرُ بجناحيه **وأخَفَقَ**)^(٨١) ، فجعلهما بمعنى واحد ، وجاء في الصحاح : (ويقال : **خَفَقَ** الطَّائِرُ ، أي طارَ ، وأخَفَقَ إذا ضربَ بجناحيه)^(٨٢) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزجاج جعلهما بمعنى واحد ، هو التّصفيق ، إذ قال : (وخَفَقَ الطَّائِرُ بجناحيه وأخَفَقَ إذا صَفَّقَ بهما)^(٨٣) ، وتابعه في ذلك ابن سيده بقوله : (وخَفَقَ الطَّائِرُ بجناحيه يَخْفِقُ خُفُوقاً وَأَخَفَقَ إذا صَفَّقَ بهما ، وَخَفَقَ برأسه من النُّعاسِ وَأَخَفَقَ : إذا اضْطَرَبَ)^(٨٤) ، وجاء في الأفعال لابن القطّاع : (**وخَفَقَ** الطَّائِرُ بجناحيه خَفَقاً وَأَخَفَقَ : صَفَّقَ)^(٨٥) ، ويلاحظُ محمد العدناني في هذا السياق من تفضيل صيغة على أخرى أنّ بعض اللغويين يُخَطِّئونَ مَنْ يَقُولُ : أخَفَقَ الطَّائِرُ بجناحيه ، لأنّ الصَّوَابَ عندهم هو : خَفَقَ الطَّائِرُ بجناحيه ، غير أنّه يرى أنّ الاستعمالين كليهما وردا في معظم معجمات اللغة ، فلا فرق ، لأنّهما جائزان^(٨٦) .



ويبدو أن النظرة السكونية إلى دلالات الألفاظ في أصولها يقود إلى ما رآه المنكرون ، غير أن ما يلحق بالدلالة من تغير نتيجة للاستعمال يؤدي إلى اختلاف بين دلالة الأصل وسياق الاستعمال ، مما يفضي إلى صور من تطوّر الدلالة بالترادف أو التعميم أو التخصيص ونحو ذلك ، ومن المحتمل أن يكون ما ورد لدى اللغويين ومصنفي لحن العامة من أمثلة الترادف مستنداً بجملته إلى اللهجات .

٩- رَصَدَ :

الرَّصَدُ : المراقبة ، والرَّاصِدُ : المراقِبُ ، والترَّصُدُ : التَّرقُّبُ ، ففي الصحاح : (الراصدُ للشيء : المراقِبُ له ، تقول : رَصَدَهُ يَرَصُدُهُ رَصْداً وَرَصْداً ، والترَّصُدُ : التَّرقُّبُ) ^(٨٧) ، وفي الأساس : (رَصَدْتُهُ ، وارتصَدْتُهُ ، وترصَدْتُهُ ، نحو : رَقَبْتُهُ وارتَقَبْتُهُ ، وترَقَّبْتُهُ : قَعَدْتُ له على طريقه أترقبه ، وراصدته : راقبته) ^(٨٨) . فأنت ترى أن معنى " رَصَدَ الشيء " : رَقَبَهُ رَقَابَةً ، ورَصَدْتُهُ : قَعَدْتُ له على طريقه أترقبه . ونقول : أرصَدْتُ له إذا أعددت له ، وهكذا فرّقوا في الدلالة بين " رَصَدَ وأرصدَ " ، ففي تهذيب اللغة للأزهري : (رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَالْكَسَائِيِّ : رَصَدْتُ فَلاناً أرصده : إذا تَرَقَّبْتُهُ ، وأرصدتُ له شيئاً أرصده : أعددتُ له) ^(٨٩) .

وبحث ذلك بعض النقاد ، فمنعوا قول القائل : رَصَدَ مبلغاً للعمران ، وجعلوا الصَّوَابَ : أرصدَ مبلغاً للعمران ، قال الأستاذ محمد العدناني (ويقولون : رَصَدَتِ الحكومةُ مليونَ دينارٍ لتعبيدِ الطُّرقاتِ ، والصَّوَابُ : أرصدتِ الحكومةُ مبلغَ كذا ، أي أعدت لتعبيد الطُّرقاتِ مليونَ دينارٍ) ^(٩٠) ، وقال الدكتور مصطفى جواد : (قُلْ : أرصدَ مبلغاً للعمران ، يُرصدُهُ ، فالمبلغُ مُرصدٌ للعمران ، ولا تقلْ : رَصَدَ مبلغاً له ، فالمبلغُ مرصودٌ ، وذلك لأنَّ رَصَدَ الشيءَ يرصدُهُ رصداً ، معناه : رَقَبَهُ يرقبُهُ رَقَابَةً ، والحيوانُ يرصدُ غيره للوثوب عليه ، ومنه رصد النجوم الكواكب ، أي رقبانها في حركاتها ، وجريانها وسريانها ، فهذا وما قاربه من معاني " رَصَدَ " الثلاثي لا يؤدي المعنى المراد ، فينبغي استعمال " أرصدَ يُرصدُ إرساداً " للمعنى المشار إليه) ^(٩١) ، وقد استند الناقدان في ذلك إلى قول صاحب الأساس : (وقد أرصدتُ هذا الجيش للقتال ، وهذا الفرس للطراد ، وهذا المال لأداء الحقوق ، إذا أعددتَه لذلك ، وجعلتهُ بسبيل منه ، وأرصدتُ لك خيراً أو شراً ، وأرصدتُ لك العقوبة) ^(٩٢) ، وقول الإمام علي عليه السلام : (أوصيكم عبادَ



اللَّهُ بِتَقْوَى اللَّهِ الَّذِي ضَرَبَ لَكُمْ الْأَمْثَالَ ، وَوَقَّتْ لَكُمْ الْأَجَالَ ، وَالْبَسْكُمْ الرِّيَاشَ ، وَأَرْفَعْ لَكُمْ الْمَعَاشَ ، وَأَحَاطَ بِكُمْ الْإِحْصَاءَ ، وَأَرْصَدَ لَكُمْ الْجَزَاءَ ، وَأَثَرَكُمْ بِالنِّعَمِ السَّوَابِغِ^(٩٣) .

ولكن الأمر الذي أغفله هؤلاء النقاد أن " رَصَدَ وَأَرْصَدَ " قد يأتيان بمعنى واحد ، ذلك أن الأصل في " الرِّصْدَ " الاستعداد للمراقبة ، والأصل في " الإِرْصَادَ " الإعداد لها ، وقد يلتقيان ، ويتصلان ، ففي كتاب فعلت وأفعلت للزجاج : (باب الرّاء من فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ والمعنى واحد : يُقَالُ : رَصَدْتُ الرَّجُلَ بِالْخَيْرِ رَصْدًا ، فأنا أَرْصُدُهُ ، وأنا له راصِدٌ ، وَأَرْصَدْتُهُ إِرْصَادًا ، فأنا مُرْصِدٌ)^(٩٤) ، ونحو منه ما جاء عن ابن القطاع في كتاب الأفعال : (ورصدته بالخير والشرّ رَصْدًا وأرصدته : أعددت له)^(٩٥) ، ومعنى : "رصدته وأرصدته بالخير أو بالشرّ" : ترقبته لأكافئه ، وأقابلته بالخير أو الشرّ ، أو أعددت نفسي لذلك ، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : (ويقال : رَصَدْتُ فلاناً بالمكافأة ، ورصدت له أيضاً وأرصدته ، وأنا مُرْصِدٌ لفلانٍ بما كان منه حتّى أكافئه)^(٩٦) ، وجاء في الألفاظ الكتابية للهمداني : (ويقال : رصدته وأرصدته ، أي ترقبته ، ورصدت له ، أي أعددت له)^(٩٧) . فثبت بذلك أنك تقول : " رصدته وأرصدته " إذا أعددت له .

والحق أن اعتبار النظرة السكونية إلى دلالات الألفاظ في أصولها يقود إلى ما رآه المنكرون ، غير أن ما يلحق بالدلالة من تغيير نتيجة للاستعمال يؤدي إلى اختلاف بين دلالة الأصل وسياق الاستعمال ، ممّا يفضي إلى صور من تطوّر الدلالة بالتّرادف أو التّعميم أو التّخصيص ونحو ذلك^(٩٨) .

١٠- زَكِنَ :

الاختيار عند الأصمعي وابن السكيت وابن قتيبة أن يقال : " زَكِنْتُ الأمر " : بمعنى " علمت " ، وجعلوا تفسير ذلك بدلالة " ظننتُ وتوهمتُ " من كلام العامة ، ففي إصلاح المنطق : (وقد أركنك كذا وكذا ، أي أعلمتك ، وقد زكنت منك كذا وكذا ، أي علمته)^(٩٩) ، وفي أدب الكاتب : (قال الأصمعي : ونحو من هذا قول الناس " زَكِنْتُ الأمر " ، يذهبون فيه إلى معنى : ظننتُ وتوهمتُ ، وليس كذلك إنما هو بمعنى " علمت " ، يقال : زَكِنْتُ الأمر أركنهُ ، قال قَعْنَبُ بنُ أمّ صاحب :

وَلَنْ يُرَاجَعَ قَلْبِي وَدَهُمْ أَبَدًا زَكِنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الَّذِي زَكِنُوا

أي : علمت منهم مثل الذي علموا مني)^(١٠٠) .



لكن ابن درستويه وابن السّيد في ردّهما على ابن السّكّيت وابن قتيبة ذكرا أقوالاً تثبت ما تقوله العامّة على أنّه قول من الأقوال التي تستند إلى كلام العرب ، فابن درستويه يرى أنّ " زَكَنْتُ " بمعنى " حَزَرْتُ " وخَمَنْتُ وظَنَنْتُ " ، وعَلّق على قول بعض اللّغويين : إنّ " زَكَنَ " في البيت المذكور بمعنى " علم " ، قائلاً : (وليس في هذا البيت دليلٌ على تفسيرهم ، إنّما معناه : خَمَنْتُ على مثل الذي خَمَنُوا عليه من سوء الظّنّ ، وحَزَرْتُ منهم على مثل ما حَزَرُوا عليه مني) (١٠١) ، ويروي ابن السّيد عن أبي زيد أنّ " زكنت " هو بمعنى الظّنّ الذي يكون كاليقين ، فقال : (قد حكى أبو زيد الأنصاريّ : زَكَنْتُ منك مثل الذي زَكَنْتُ مني ، قال : وهو الظّنّ الذي يكون عندك كاليقين ، وإن لم تخبر به ، وحكى صاحب العين نحواً من ذلك ، وهذه الأقوال كلّها متقاربة ترجع عند النظر إلى أصل واحد ، لأنّ الظّنّ إذا قَوِيَ في النفس ، وكثرت دلائله على الأمر المظنون ، صار كالعلم ، ولأجل هذا استعملت العرب الظّنّ بمعنى العلم) (١٠٢) .

وجاء في المجلد أنّ " الزّكَنَ : الظّنّ " (١٠٣) ، وفي الأساس : (وعن ابن درستويه : زَكَنَ فلانٌ ، وزَكَنَ : حزر وخَمَنَ) (١٠٤) ، وفي لباب تحفة المجد الصريح : (زَكَنَ بالفتح ، وأزَكَنَ بالألف ، أي عِلِمَ ، وقيل : ظَنَ) (١٠٥) .

وعقّب ابن برّي على رفض بعضهم أن يكون الزّكَنَ بمعنى الظّنّ ، فقال : (حكى الخليل : أَزَكَنْتُ بمعنى " ظَنَنْتُ " فأصَبْتُ ، قال : يقال : رجلٌ مُزَكِّنٌ : إذا كان يظُنُّ فيصِيبُ ، والأفصحُ " زَكَنْتُ " بغير ألف ، وأنكر ابن قتيبة " زَكَنْتُ " بمعنى ظَنَنْتُ) (١٠٦) .

وليس ببعيد عن الصّواب ما ذكره ابن السّيد من تقارب الظّنّ واليقين في النفس ، وعليه يمكن أن يعدّ قول الناس هو الأصل قبل النقل ، أي أنّ الزّكَنَ هو الظّنّ ، ثم نُقِلَ إلى العلم ، كما قد يكون العكس ، أي أنّ الأصل العلم ثم نُقِلَ إلى الظّنّ بعد استعماله في مواضع الشّكّ وعدم اليقين ، ولعلّ هذا هو المسار الذي سلكته الدّالة فعلاً (١٠٧) .

١١ - سَجَدَ :

ذهب معظم علماء العربية إلى أنّ معنى " سَجَدَ الرَّجُلُ " : وضع جبهته بالأرض ، وأسجدَ إذا طأطأ رأسه وانقاد ، قال ابن قتيبة : (وَأَسْجَدَ الرَّجُلُ إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وَسَجَدَ إذا وضع جبهته بالأرض) (١٠٨) ، وقال الزجاج : (وَسَجَدَ الرَّجُلُ من السُّجُود ، وأسجدَ إسجاداً ، إذا طأطأ رأسه وانقاد) (١٠٩) ، وجاء في تهذيب اللغة : (أَسْجَدَ الرَّجُلُ إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وَسَجَدَ إذا وضع جبهته بالأرض) (١١٠) ، وفي المخصص : (سَجَدَ الرَّجُلُ : وضع جبهته بالأرض ، وَأَسْجَدَ : طأطأ رأسه وانحنى) (١١١) .



وذكر ابن دريد أنّ الأصل في الفعلين هو : إدامة النَّظَر في إطرَاقٍ إلى الأرض ، فقال : (وَسَجَدَ الرَّجُلُ سُجُوداً ، وأصلُ السُّجُود : إدامةُ النَّظَر في إطرَاقٍ إلى الأرض ، وكذلك **أَسَجَدَ** ، إذا أدامَ النَّظَرَ)^(١١٢) . فالفعلان " سَجَدَ وأَسَجَدَ " يرجعانِ إلى أصل واحد هو إدامة النَّظَر في إطرَاقٍ إلى الأرض .

ولكنّ ابن السِّيد لا يُقرّر لابن قتيبة ومتابعيه بهذا الفرق ، فرأى أنّ " سَجَدَ " بمعنى "انحنى" ، ويدلّ على ذلك قوله تعالى "وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا"^(١١٣) ، ولو يؤمروا بالدَّخُول على جباههم ، وإنّما أمروا بالانحناء ، ويدلّ عليه أيضاً ما رُوِيَ عن أبي عمرو الشَّيبانيّ من أنّ السَّاجِد في لغة طيِّئ تعني المُنتَصِب ، وفي لغة سائر العرب : المُنْحَنِي ، ومنه سُجُود النَّصَارَى ، وهو إيماء وانحناء^(١١٤) . وتابعه في ذلك ابن القطاع في قوله: (وَسَجَدَ البعيرُ **وأَسَجَدَ** إذا خفضَ رأسه ليركَبَ ، والرَّجُلُ : انحنى)^(١١٥) . ويبدو أنّ ملاحظة ما يكونُ في الصَّلَاة من سُجُودٍ يوجبُ وضع الجبهة على الأرض ، وملامسة الأنف علامة على الخضوع لله ، جعل ابن قتيبة وبعض اللغويين يذهبون ذلك المذهب في تفسير " سَجَدَ " بهذا المعنى المخصوص في شعيرة من شعائر الدِّين ، ومن الملاحظ أنّ الاعتماد على هذا المعنى أوقع الخلاف بين طائفة من علماء اللغة والتفسير حول دلالة السُّجُود في آيات متعدّدة .

ونقلَ لنا ابن فارس جملة من الألفاظ التي اكتسبت بعد الإسلام دلالات جديدة ، فيقول : (فكان ممّا جاء في الإسلام ذكرُ المؤمن والمُسلم والكافر والمنافق ، وأنّ العرب إنّما عرفت المؤمنَ من الأمان والإيمان وهو التّصديق ، ثمّ زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمِّيَ المؤمن بالإطلاق مؤمناً ، وكذلك الإسلام والمسلم ، إنّما عرِفَتْ منه إسلامُ الشَّيء ، ثمّ جاء في الشرع من أوصافه ما جاء ، وكذلك كَانَتْ لا تعرف من الكُفر إلّا الغطاء والسُّتر ، فأما المنافقُ فاسمٌ جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهره ، وكان الأصل من نفاقاء اليربوع ، ولم يعرفوا في الفسق إلّا قولهم : " فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ " إذا خرجت من قشرها ، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جلّ ثناؤه ، وممّا جاء في الشرع الصَّلَاة وأصله في لغتهم : الدُّعاء ، وقد كانوا عرفوا الرُّكُوعَ والسُّجُودَ ، وإن لم يكن على هذه الهيئة ، فقالوا:

أَوْ دُرَّةٌ صَدْفِيَّةٌ غَوَّاصُهَا بَهَجٌ مَتَى يَرَهَا يُهْلُ وَيَسْجُدُ

وقال الأعشى:

يُراوِجُ من صلواتِ المليكِ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُورًا

والذي عرفوه منه أيضاً ما أخبرنا به عليّ عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد قال: قال أبو عمرو: " اسجد الرجلُ : طأطأ وانحنى " ، قال حميد بن ثور:





فضول أزمتها أسجدت سجود النصارى لأربابها

وأنشد:

فقلن له : أسجد لليلي فأسجداً

يعني البعير إذا طأطأ رأسه لتركبه^(١١٦) .

ولا شك في أن من الإنصاف قبول هذه المفردات وأمثالها ، لأن التطور الدلالي مبدأ لغوي تجري عليه لغات الأرض كلها ، وليست العربية بدعاً من هذه اللغات ، بل ليست العربية المعاصرة بدعاً من العربية في عصورها القديمة ، فقد رأينا اللغويين القدماء يعترفون بالتطور الدلالي لعدد كبير من المفردات.

١٢ - شَجَب :

يدور على السنة الكتاب قولهم : شَجَب فلان المعاهدة ، إذا عابها وأظهر عيوبها ، وهو خطأ شائع عند معظم النقاد ، فمنهم من عد ذلك خروجاً عن حدود اللغة ، ومنهم من عدّه تعبيراً جديداً أتى من العربية النصرائية ، ومنهم من عدّه تطوراً في دلالة اللفظ ، قال الدكتور مصطفى جواد : (فجميع معاني هذه المادة لا تفيد معنى العيب والاستقباح ، فقولهم " شَجَب المعاهدة " لا يخرج عن أن يعني : سدّها ، أو أحزنها ، أو أهلكها ، أو شغلها ، فضلاً عن أن الشاجب هو المتكلم بالكلام الرديء المعين على الظلم ، مع أن عيب الإنسان معاهدة قد يدل على إصلاح وإرشاد وإحقاق حق ، كما قد يدل على خطأ ، فهو بحسب مقاصد القائل ، وليس ذلك بالمراد ، وإنما المراد العيب وحده ، ولذلك وجب أن يقال : جذب المعاهدة يجذبها جذباً)^(١١٧). وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: (قد يكون استعمال الفعل "شَجَب" بمعنى استتكر في عصرنا آتياً من العربية النصرائية ، فقد ورد ما يشبه هذا الاستعمال في نصوص العهد القديم، ولعل هذا من جملة الألفاظ التي تأثرت بها العربية على هذا النحو)^(١١٨).

أقول : للشجب معان كثيرة ، فـ "شَجَب" بالفتح إذا كان فعلاً لازماً ، مثل خرَج ، كان معناه : هلك أو أثم ، وشَجَب بالكسر إذا كان مثل "فِرَح" ، كان معناه : حزن وهلك أيضاً ، وإذا كان "شَجَبُهُ" مثل "نصره" متعدياً ، كان معناه : أهلكه وأحزّنه وشغله ، وجذبّه ، جاء في اللسان : (شَجَب بالفتح يشجب بالضم شجوباً ، وشَجَب بالكسر يشجب شجباً ، فهو شاجب وشجب : حزن أو هلك ، وشَجَبَهُ الله يشجبه شجباً أي أهلكه ، يتعدى ولا يتعدى ، يقال ما له شَجَبَهُ الله ، أي أهلكه ، وشَجَبَهُ أيضاً يشجبه شجباً : حرّنه ، وشَجَبَهُ شغله ... وشَجَب الرجل يشجب شجوباً إذا عطب وهلك في دين أو دنيا ، وفي لغة **شَجَب** يشجب شجباً)^(١١٩) ، وفي التاج : (شَجَبُهُ يشجبه شجباً ، أي أهلكه ، يتعدى ولا يتعدى ، يُقال : ماله **شَجَبَهُ** الله ، و**شَجَبُهُ** أيضاً : حرّنه ، و**شَجَبُهُ** : شغله . وأشجبه الأمر فشجب له شجباً : حزن ، وقد أشجبك الأمر



فَشَجِبَتْ شَجَبًا ، وَشَجَبَهُ : جَذَبَهُ ، قال الأصمعي : يُقَالُ : إِنَّكَ لَتَسْجُبُنِي عَنْ حَاجَتِي أَي تَجْذِبُنِي عَنْهَا ، ومنه يُقَالُ : فَرَسٌ يَشْجُبُ اللَّجَامَ أَي يَجْذِبُهُ ، وَشَجَبَهُ الْفَارِسُ : جَذَبَهُ ، وَشَجَبَ الظَّبْيُ : رَمَاهُ بِالسَّهْمِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَأَصَابَهُ ، فَأَبَانَ بَعْضَ قَوَائِمِهِ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَبْرَحَ ، وَتَشَاجَبَ الْأَمْرُ إِذَا اخْتَلَطَ^(١٢٠) .

وليس في هذه المعاني جميعاً ما يتصل بالعيب أو الذم ، ولا تخرج معاني هذه المادة عن أن تعني : سَدَّ ، أو أَحْزَنَهُ ، أو أَهْلَكَهُ ، أو شَغَلَهُ ، أو جَذَبَهُ ، وذلك بعيد عن المعنى الذي يقصده الكتاب من الاستنكار ، والاعتراض الشديد ، وإعلان الرّفْض .

وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قولهم : مصرُ تشْجُبُ العدوانَ ، ففي القرارات الجمعية : (يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم : مصرُ تشْجُبُ العدوانَ ، يقصدُ به أن مصرَ تستنكرُ هذه الحرب أشدَّ الاستنكار ، ويؤخذُ على هذا التعبير أن الشَّجْبَ في اللغة هو الإهلاكُ ، وترى اللجنة أن المراد بالشَّجْبَ في الاستعمال المعاصر هو الرّفْضُ للشيء والاستبعاد له ، والرغبة في محوه لاستنكاره ، والمجاز يتسع لحمل الشَّجْبَ على الإهلاك ، لأنه يلزم من الاستنكار الشديد الرغبة في زواله ، وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال الشَّجْبَ في دلالاته المعاصرة)^(١٢١) .

فإذا قلت : شَجَبَ العربُ العدوانَ ، كان كلامك صحيحاً ، لأن من معاني الشَّجْبَ في اللغة : الإهلاك ، وفي المجاز متسع لقبول الشَّجْبَ في دلالاته المعاصرة ، لأن فيه رفض الشيء واستنكاره ، ويلزم من الاستنكار الشديد الرغبة في زواله .

١٣- شَطَبَ :

ذهب الأستاذ أسعد داغر إلى تخطئة مَنْ يَقُولُ : شَطَبَ الكلمةَ ، بمعنى جعلَ عليها خطأً يشيرُ إلى فسادها ، لأن ذلك يمثلُ تغييراً في دلالة الفعل ، فقال: (ويقولون : فَنَرَاهُ يَكْتُبُ وَيَشْطُبُ ، فيستعملون الشَّطْبَ لإمرار القلم على بعض ما سبقَتْ كتابتهُ لأجل محوه ، ولم يرد الشَّطْبُ في اللغة بهذا المعنى ، بل ورد الترميغُ ، يُقَالُ : رَمَجَ الْكَاتِبُ مَا كَتَبَهُ : أَي أَفْسَدَ سَطْرَهُ)^(١٢٢) .

أقول : ورد في العربية : شَطَبَ السَّيْفَ شَطْبًا ، إذا جعلَ فيه شُطْبًا ، وهي طرائقهُ ، والشَّطْبُ والطَّرَائِقُ هي الخطوطُ والحزورُ ، ففي الأفعال لابن القوطية : (وشَطَبَ السَّيْفَ شَطْبًا : جعلَ فيه شُطْبًا ، وهي طرائقهُ)^(١٢٣) ، وفي الأساس : (وشَطَبْتُهُ : قَطَعْتُهُ طَوْلًا ، وسيفٌ مُشَطَّبٌ ، وذو شُطْبٍ ، وهي طرائقهُ)^(١٢٤) .



ويستعمل الكتاب " شَطَبَ " في معنى قريب من هذا ، فيقولون : شَطَبَ الكلمة إذا جعلَ عليها خطأً يشيرُ إلى فسادِها ، ففي تهذيب اللغة : (قال أبو عبيد : الشَّطْبَةُ ما شُطِبَ من جريد النخل ، وهو سَعْفُهُ) (١٢٥) ، أي قشَرَ سَعْفُهُ وأزالَهُ ، وفيه أيضاً : (الشَّاطِبَةُ : التي تعملُ الحُصْرَ من الشَّطْبِ ، ويُقال : شَطِبَتْ تَشْطِبُ شُطُوباً ، وهو أن تأخذَ قشرَهُ الأعلى ، قال : وتَشْطِبُ وتلحى واحد) (١٢٦) ، والفعلُ " لحا " يعني : "قشَرَ" كما في المصباح : (ولَحَوْتُ العودَ لَحْواً من باب قال ، وَلَحَيْتُ لَحْياً من باب نفع : قَشَرْتُهُ) (١٢٧) .

وبلاحظُ محمد العدناني (١٢٨) في هذا السياق من تفصيل صيغة على أخرى أن بعض اللغويين يُحْطِنُونَ مَنْ يَقُولُ : شَطَبَ الكلمة ، لأنَّ الصَّوَابَ عندهم هو : طَمَسَ الكلمة ، غير أنَّه يرى أنَّ الاستعمالين جائزان ، محتجاً بما ورد في كلام بعض العلماء ، ومستنداً إلى ما ورد في المعجم الوسيط من قوله : (شَطَبَ الكاتبُ الكلمة : طمسها عدولاً عنها) (١٢٩) .

ويبدو أنَّ " شَطَبَ " تدرج معناها في الاستعمال ، إلى ما وجدناه عند الكتاب ، ودليل ذلك قول الخفاجي في شفاء الغليل : (شَطْبَةٌ : خطٌّ يمدُّ على الغلط الواقع في الكلام) (١٣٠) . فثبت بذلك أنَّك تقول : شَطَبَ الكلمة إذا جعلَ عليها خطأً يشيرُ إلى فسادِها ، وتقول : فترأه يكتُبُ ويَشْطِبُ.

١٤ - صدع:

قولك : " صدع فلان بالأمر إذا تكلم به جهاراً " من المجاز ، والطريق إلى الكشف عن معناه هو العودة إلى الأصل ، فالصدع في اللغة معناه في الأصل " الشَّقُّ " ، قال النعالبي : (الصدعُ الشَّقُّ في كلِّ شيء) (١٣١) ، وفي الصحاح : (الصدعُ : الشَّقُّ ، يقالُ : صدعته فانصدع هو ، أي انشق) (١٣٢) ، وقد تفرع على هذا معنيان :

١- التَّفَادُ والمُضَيِّ : تقولُ : صدعتُ الفلاةَ ، إذا قطعَتها حقيقةً ، وصدعتُ بالأمر ، إذا مضيتَ فيه ، ففي تهذيب اللغة : (الصدعُ : شقٌّ في شيء له صلابَةٌ ، قال : وصدعتُ الفلاةَ ، أي قطعْتُها) (١٣٣) ، وفي المحكم : (ودليلُ مِصدَعٍ : ماضٍ لوجهه ، وخطيبٌ مِصدَعٌ : بليغٌ جريءٌ على الكلام) (١٣٤) ، وقال ابن القوطية في الأفعال : (وصدع الشيء صدعاً : شَقَّهُ ، وعن الشيء : صَرَفْتُهُ ، والفلاة والنهر قطعتهما ، واللَّيْلُ : سَرِيَّتُهُ ، وبالحقَّ : تكَلَّمْتُ ، وفي الأمر : مَضَى) (١٣٥) ، وجاء في الكامل في اللغة والأدب



: (فتأويل " مصدع " ، أي ماضي في الأمر ... ويقال : أحزم الناس مَنْ إذا وضَح له الأمر **صدع** به) (١٣٦)

٢- المعنى الثاني للصدع هو الفصل أو الإبانة والإظهار الذي يعقب الشق ، والإبانة والإظهار يقتضيان الجهر بالأمر وإعلانه ، جاء في التَّنْزِيل العزيز " فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ " (١٣٧) ، قال البيضاوي: (فاصدع بما تُؤْمَرُ : فاجهر به ، من : صدع بالحجة إذا تكلم بها جهاراً) (١٣٨) ، وأردف: (أو فافرق بين الحق والباطل ، وأصله : الإبانة والتَّمْيِيزُ) (١٣٩) ، فوضح بذلك المعنى الثاني للصدع ، قال الفراء: (واصدع : أظهر دينك) (١٤٠) ، وفي جمهرة اللغة : (وصدع الرجل بالأمر ، إذا أوضحه) (١٤١) ، وفي الصحاح: (وصدعت الفلاة : قطعنها ، وصدعت الشيء : أظهرته وبيّنته) (١٤٢) .

فإذا ثبت أن للصدع معنيين : النفاذ أو المضى ، والفصل أو الإبانة والإظهار ، فليس يصح أن نقصر استعمال الفعل على المعنى الثاني " الإظهار " ، ونمنع الأول ، وهو " المضى " (١٤٣) .
ويقول الكتاب : صدع فلان بالأمر ، إذا انقاد وأطاع وأذعن ، وأنكر ذلك بعض النقاد ، قال الأستاذ محمد العدناني : (ويقولون : صدع لأمر رئيسه ، والصواب : خضع لأمر رئيسه ، لأن معنى " صدع بالأمر " : أصاب به موضعه ، وجاهر به دون خوف من أحد) (١٤٤) .
أقول : إن قول الكتاب : صدع فلان بالأمر ، إذا عزم عليه ، وهم به ، ومضى فيه ، صحيح فصيح ، وقد سكت عنه النقاد ، وأغفلوه ، واكتفوا بإثبات دلالة الفعل على الجهر ، ونفي دلالته على الخضوع والطاعة.

١٥- صَرَفَ :

الصَّرْفُ أن تتحوّل بالشيء عن وجهته إلى وجهه أخرى ، تقول : صرّفته عن كذا ، وصرّفته إلى كذا ، واستعمل الصَّرْفُ في الإبدال ، تقول : صرّفت الدينار إذا أخذت بدله دراهم ، وفي صرف الدينار تحوّل به من حال إلى حال ، ففي مفردات الرّاعب : (الصَّرْفُ : ردّ الشيء من حالة إلى حالة ، أو إبداله بغيره) (١٤٥) ، وفي اللسان : (الصَّرْفُ : ردّ الشيء عن وجهه ، صرّفه يصرّفه صَرْفاً فانصرفت) (١٤٦) .

ويكثر في كلام الكتاب قولهم : صرّف على بناء بيته ألف دينار ، فيستعملون الفعل " صرّف " بمعنى " أنفق " ، وأنكر ذلك بعض النقاد ، قال الأستاذ أسعد داغر: (ويقولون : صرّف على بناء بيته ألف جنيه ، وصرّف في باريس شهرين ، فيستعملون الفعل " صرّف " في كليهما في غير ما وضع له ، والصواب أن يقال في الأول : أنفق أو أنفد أو استنفذ ، وفي الثاني : قضى) (١٤٧) ، وفي معجم الأخطاء الشائعة



(وَيُخْطِنُونَ مَنْ يَقُولُ : صَرَفَ عَلَى بِنَاءِ قَصْرِهِ مِئَةَ أَلْفٍ لِيرَةٍ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ الصَّوَابَ هُوَ : صَرَفَ ، بتضعيف الراء ، أو أنفق)^(١٤٨) .

وعندي أن قولك " صَرَفْتُ " بمعنى " أنفقتُ " صحيح فصيح ، واستعماله في هذا قديم ، وليس حديثاً كما يحسبون ، فقد جاء "الصَّرْفُ والتَّصْرِيفُ" في معجمات اللغة ، ففي المقاييس : (وتَصْرِيفُ الدَّرَاهِمِ فِي الْبِيعَاتِ كُلِّهَا: إِنْفَاقُهَا)^(١٤٩) ، وفي المصباح : (وَصَرَفْتُ الْمَالَ : أَنْفَقْتُهُ)^(١٥٠) ، وفي القاموس : (وتَصْرِيفُ الْآيَاتِ : تَبْيِينُهَا، وَفِي الدَّرَاهِمِ وَالْبِيعَاتِ : إِنْفَاقُهَا)^(١٥١) .

كما جاء ذلك في كلام العلماء ، ففي رسالة الغفران : (يُوفِي صَرَفُهُم فِي الْأَطْعَمَةِ عَلَى كُلِّ صَرَفٍ)^(١٥٢) ، والصَّرْفُ هنا بمعنى الإنفاق .

وَقَالَ الْمُثَلَّمُ بْنُ رِبَاحٍ :

أَفْنَيْتَ مَالَكَ فِي السَّفَاهِ ، وَإِنَّمَا أَمْرُ السَّفَاهَةِ مَا أَمَرَنِكَ أَجْمَعُ^(١٥٣)

فقال المرزوقي في شرحه : (والمعنى: صَرَفْتُ مَالَكَ فيما هو سَفَهٌ وضلالٌ ، وغباوةٌ وضياغٌ)^(١٥٤) ، وفي المثل السائر: (لو صَرَفْتُ ثَمَنَهُ إِلَى دَقِيقِ تَخْبُرُهُ ، أَوْ حَطْبِ تَطْبُحُ بِهِ كَانَ خَيْرًا)^(١٥٥) ، فقد ورد " صَرَفَ " بمعنى " أنفق " .

١٦ - فَشَلَّ :

هذا الفعل من الأفعال الشائعة في كتابات أهل هذا العصر، وهو يعني ما يعنيه الفعل " خَابَ " أو " أخفق " ، يُقَالُ : فَشَلَ فُلَانٌ فِي مَسْعَاهُ ، أَوْ كَانَ نَتِيجَتُهُ الْفَشَلُ ، والمعروف من استعمال هذا الفعل لا يقرب من هذا ، قال الدكتور إبراهيم السامرائي : (وهذا من الكلم الجديد في استعماله ، والمُرَادُ منه أَنَّهُ يُوْدِي مَا يُوْدِيهِ الْفِعْلُ " خَابَ " ، يُقَالُ : فُلَانٌ فَشَلَ فِي مَسَاعِيهِ ، أَوْ كَانَ نَتِيجَتُهُ الْفَشَلُ ، وليس في العربية الفصيحة شيء من هذا ... وعلى هذا يكون الاستعمال الحديث شيئاً جديداً لا بد أن ينبّه عليه)^(١٥٦) .

أقول : الْفَشَلُ فِي اللُّغَةِ : الْحَيْرَةُ عِنْدَ فَرْعٍ أَوْ حَرْبٍ ؛ تَقُولُ : فَشِلَ يَفْشِلُ فَشَلًا إِذَا جَبُنَ وَضَعُفَ ، فِي الصَّاحِ : (الْفَشَلُ : الرَّجُلُ الضَّعِيفُ الْجَبَانُ ، وَالْجَمْعُ أَفْشَالٌ ، وَقَدْ فَشِلَ بِالْكَسْرِ فَشَلًا ، إِذَا جَبُنَ)^(١٥٧) ، وَفِي الْمَصْبَاحِ : (فَشِلَ فَشَلًا ، فَهُوَ فَشِيلٌ مِنْ بَابِ تَعَبَ ، وَهُوَ الْجَبَانُ الضَّعِيفُ الْقَلْبُ)^(١٥٨) وَفِي الْقَامُوسِ : (فَشِلَ ، كَفَرَحَ ، فَهُوَ فَشِيلٌ : كَسِلَ ، وَضَعُفَ ، وَتَرَاخَى ، وَجَبُنَ)^(١٥٩) .

ويخطئ بعضهم استعمال " فَشِلَ " بمعنى " أخفق " ، ولم ينجح " ، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمْ يَرِدْ فِي مَعْجَمَاتِ اللُّغَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى ، فِي أخطاء ألفناها لنسيم نصر: (قد تكون في التَّعَرُّضِ لِكَلِمَةِ " الْفَشَلُ " ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى



خطأ استعمالها بمعنى الخيبة والإخفاق ، مفاجأة تحملُ على الظنَّ بأنَّ هذا التَّعرُّض هو الخطأ عينه ، وذلك لقلَّة ورودها في غير هذا المعنى ، لا ليُطمئنَّ المُفاجِئُون بهذه الإشارة إلى خطأ استعمال " فشِلَ " بمعنى خاب وأخفق^(١٦٠) .

ويرى ماجد الصَّائغ أنَّ استعمال " فشِلَ " بهذا المعنى يعدُّ ضرباً من استعمال الكلمات التي تطوَّرت دلالاتها ، إذ قال : (نستعملُ اليومَ الفعلَ " فشِلَ " بمعنى " خابَ " أي لم ينجح ، والأصلُ في استعمال هذا الفعل هو الجُبْنُ والضَّعْفُ ، كما جاء في اللسان)^(١٦١) .

وأجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال " فشِلَ " بمعنى " أخفق وخابَ " ، ففي القرارات الجمعية: (فَشِلَ الرَّجُلُ فَشَلًا : كَسَلَ وَضَعُفَ وَتَرَخَى وَجِبْنَ عِنْدَ حَرْبٍ أَوْ شِدَّةٍ ، والمحدثون يستعملونه بمعنى " خابَ " كأنَّهم يطلقونَ السَّبَبَ ويريدونَ المسبَّبَ ، فهو من قبيل المجاز المرسل)^(١٦٢) .

ويرى بعض الباحثين أنَّ الأسباب الموقعية السياقية تسهم في كثير من أمثلة التَّطَوُّر الناشئ من كثرة استعمال لفظ في موضع معين ، فكلمة " الفشل " انحرفت عن دلالتها بسبب مجاورتها لألفاظ معينة واستعمالها في سياق معين من الكلام ، وأصل معناها : الفزع والجبن والضَّعْفُ ، واستعملت بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى : " وَلَا تَنَازَعُوا فَعَشِلُوا " ^(١٦٣) ، فسرها ابن جرير الطبري بقوله : (فَتَضَعُوا وَتَجَبُّنُوا)^(١٦٤) ، غير أنَّ كثرة استشهاد الناس بهذه الآية ، في مواطن التَّنازع المؤدِّي إلى الهزيمة والإخفاق ، جعلهم يظنُّون أنَّ معنى الفشل هو الإخفاق والانكسار ، فجدَّهم يقولون : فلان فشِلَ في الدراسة ، وفشلَ في الاختبار ، وفشلَ الرياضيُّ في تحقيق فوز جديد ، كلها بمعنى : أخفق ، وهو قياس خاطئ^(١٦٥) .

١٧- قَتَلَ :

عدَّ الحريري استعمال الفعل " قتلَ " في نحو قولهم : " قتلَهُ الحبُّ " خطأ ، فقال : (ويقولونَ : قَتَلَهُ الحبُّ ، والصَّوابُ أن يقالَ فيه : اقْتَتَلَهُ ، كما قالَ ذو الرِّمَّة :

إِذَا مَا امْرُؤٌ حَاوَلَنْ أَنْ يَقْتَتِلَنَّهُ بَلَا إِحْنَةٍ بَيْنَ النُّفُوسِ وَلَا دَحَلٍ)^(١٦٦) .

وخالفه ابن بري في ذلك ، إذ قال : (هو عامٌّ في قتل الحبِّ وغيره ، قال امرؤ القيس :

أَعْرَكَ مِنِّي أَنْ حَبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

وقال مرداس بن عباس :

هَوَيْتُكَ حَتَّى كَادَ يَقْتُلْنِي الْهَوَى وَزَرْتُكَ حَتَّى لَامَنِي كُلُّ صَاحِبِ





فإذا بنى الفعل للمفعول قُتِلَ في " قتل الحب " : اقْتُتِلَ ، وكذلك من الجنّ ، ولا تقل : قُتِلَ ؛ لأنّ " اقْتُتِلَ " خاص بالحرّ من الحبّ ، وقُتِلَ عامّ في الحبّ وغيره ، وهذا هو الذي غلّط الحريري ، فلم يفرق بين الفعل المبني للفاعل ، والفعل المبني للمفعول ، لأنّه إذا قيل : قُتِلَ ، لم يُدرَ ما الذي قُتِلَ ، وأمّا اقْتُتِلَ فمختصّ بالحبّ لاعموم فيه^(١٦٧) .

وقد وجد الدكتور خليل بنيان فيما منعه الحريري تحكماً لا موجب له ، ولا ينطوي على آية فائدة ، فلا يجد سبباً يرجّح أحد الاستعمالين على الآخر فكلاهما على سبيل المجاز ، فضلاً عن أنّ الركون إلى شاهد واحد هو بيت ذي الرّمة لا يدعو إلى الاطمئنان بأنّ كل الشعر العربي من قبله لم يرد فيه : قُتِلَ الحبّ ، ومعنى " قُتِلَ واقْتُتِلَ " واحد في هذا السياق ، بل إنّ يجد أنّ " قُتِلَ " أوفق دلالة من " اقْتُتِلَ " وأدّل ، لأنّ الاقتتال من الأبنية الدالة على المشاركة بين طرفين في أمر ، فهو مثل اختصم^(١٦٨) .

والذي يبدو أنّ الحريري إنّما أراد تحديد الدلالة في استعمال العرب ، وقد سبقه اللغويون إلى هذا التحديد ودقّة الاستعمال ، ومنهم ابن السكيت في إصلاح المنطق : (وتقول : قُتِلَ فلانٌ قُتِلَ سوء ، فإذا قُتِلَ عشقُ النساء ، وقُتِلَ الجنّ ، قيل : اقْتُتِلَ فلانٌ اقتتالاً)^(١٦٩) ، وابن قتيبة في " أدب الكاتب " ، إذ قال : (وقُتِلَ الرجلُ بالسيفِ ونحوه ، فإنّ قُتِلَ عشقُ النساء أو الجنّ ، فليس يقال فيه إلّا اقْتُتِلَ)^(١٧٠) .

ونصلّ من هذا إلى أنّ الحريري قد أخطأ في الحكم ، إذ جعل قولهم : " قُتِلَ الحبّ " خطأ ، فكان ينبغي له أن يقول : إن الأكثر استعمالاً في نحو : هذا السياق هو الفعل المزيد بالهمزة والتاء " اقتتل " .

وقد نبّه القدماء على هذا الفرق في الدلالة في الاستعمال ؛ ولهذا لم يخطئ فريق منهم استعمال " قُتِلَ " ؛ لدلالته العامة في كل شيء فضلاً عن خفة البناء قياساً بـ " اقتتل " ، وهذا يفسر لنا جنوح المستعملين إلى البناء الأخفّ ، فضلاً عن دلالة الواضحة ، والمستعملون يميلون إلى الدلالات العامة عن الخاصة في كل زمان ومكان ، فلا ريب أنّهم كانوا على اطلاع تامّ باستعمال " اقتتل " ؛ لدلالته الخاصة والدقيقة في العشق ، إلّا أنّهم جنحوا إلى الدلالة العامة طلباً للوضوح والسهولة في التخاطب ، وذلك أدّى إلى تراجع " اقتتل " ، جاء في الاقتضاب للبطلوسي : (قُتِلَ يصلح في كلّ شيء ، وكذلك قُتِلَ بالنشيد ، فأما " اقْتُتِلَ " فهو مختصّ بالعشق)^(١٧١) .

١٨ - هوى :

عدّ الحريري استعمال الفعل " هوى " في الهبوط فقط من أوهام الخواصّ ، قال : (ومن أوهامهم أنّ " هوى " لا يُستعمل إلّا في الهبوط ، وليس كذلك ، بل معناه الإسراع الذي قد يكون في الصعود والهبوط ،



وفي حديث البراق : فانطلق يَهْوِي به ، أي : يُسرِعُ ، وذكر أهل اللغة أنّ مصدر الصُّعُود : الهَوِيّ ، بضمّ الهاء ، ومصدر الهبوط : الهَوِيّ بفتحها^(١٧٢) .

ويرى شارح الدرة الشهاب الخفاجي أنّ هذا ليس مما اتَّفَقوا عليه ، بل هو قول لبعض أهل اللغة ، ردّاً لرأي الحريري وتصحيحاً لاستعمال " هَوَى " في الهبوط^(١٧٣) .

ويرد رأي الحريري من المحدثين الدكتور خليل بنيان الذي يرى أنّ استعمال " هَوَى " في الهبوط لا يُعَدُّ وهماً^(١٧٤) ، إذ هو أصل معناه ، مستنداً في ذلك إلى وروده في القرآن بهذا المعنى ، كقوله تعالى : " وَمَنْ يَخْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى " ^(١٧٥) ، وقوله تعالى " وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى " ^(١٧٦) ، وقوله تعالى : " فَتَخَطَّفُهَا الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ " ^(١٧٧) .

ويرى الدكتور خليل أنّ الاكتفاء بأحد معاني اللفظ لا يُعَدُّ وهماً ، إذا كان مستعملاً على الوجه الصحيح ، ومن ينظر في المعجمات يجد أوفر الدلائل على ذلك ، إذ إنّ أكثر الألفاظ لها دلالات واستعمالات متعدّدة ومتباعدة أحياناً ، بيد أنّ المُسْتَعْمَل في الغالب بعضها أو أقلّها ، وعندّه أنّ استعمال " هَوَى " في الصُّعُود على وجه المجاز للمبالغة في الدلالة على شدة الإسراع ، إذ إنّ الهاوي في اندفاعه أسرع من الصاعد ، فالمراد أنه كالهاوي فيما يتّجه إليه ؛ ومن أجل هذا قالوا : أهوى عليه بالسيف ، إذا أرادوا شدة الضربة^(١٧٨) .

اختلف الجانبان في تحديد أصل معنى الفعل " هَوَى " ، فذهب الحريري إلى أنّه ذو دلالة عامّة جنح المستعملون إلى تخصيصها توهماً منهم هذه الدلالة الخاصّة ، فاستعملوه في الهبوط فقط ، فنّبّه على جواز استعماله في الهبوط والصُّعُود ، إذ إنّ معناه هو الإسراع ، سواء أكان في الهبوط أم الصُّعُود . وجعل ابن الأنباريّ " هَوَى " من الأضداد ، قال : (قال قُطْرِب : " يَهْوِي " من حروف الأضداد ، يكون بمعنى " يَصْعَدُ " ، ويكون بمعنى " يَنْزِلُ ") ^(١٧٩) .

أمّا الدكتور خليل بنيان فقد استند إلى الاستعمال القرآني ، وهو حجّته في أنّ أصل معنى هذا الفعل " هَوَى " هو الهبوط ، وأنّ استعماله في الصُّعُود هو على سبيل المجاز للمبالغة في الدلالة على شدة الإسراع ، ويتجلى في تفسيره هذا ، أنّه يقرّ بأن معنى " هَوَى " هو الإسراع ، وليس هو على وجه المجاز بل على وجه الحقيقة كما أثبتت ذلك المعجمات ، ففي تهذيب اللغة : (الهَوِيّ : السَّريْعُ إلى أسفل ، والهَوِيّ : السَّريْعُ إلى فوق) ^(١٨٠) ، وجاء في أساس البلاغة : (وهَوَى من الجبل ، وهَوَتِ الدَّلْوُ في البئر هَوِيّاً ، بالفتح ، وهَوَى إلى الجبل ، وهَوَى الجبل : صَعَدَهُ هَوِيّاً ... والناقَةُ تَهْوِي براكبها : تُسرِعُ به) ^(١٨١) ،



وفي اللسان : (وهَوَى يَهْوِي هُوبًا ، إذا أَسْرَعَ في السَّيْرِ)^(١٨٢) ، وقد استعمله القرآن بهذا المعنى في قوله تعالى " فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ " ^(١٨٣) ، أي تُسْرِعُ إليهم ، وتطيرُ نحوهم شوقاً ^(١٨٤) .

فالفعل في أصل وضعه ، إنما هو الإسراع ، كما ذكر الحريري ، وهو إنما أراد التنبيه على عدم تخصيص الدلالة بالهبوط أو الصعود ، وقد خصّصت هذه الدلالة بفعل الاستعمال القرآني ، إذ لم يستعمل منه دالاً على الصعود ؛ لهذا جنح الناس إلى استعماله بهذا المعنى فقط ، متوهمين أنه خاص بها ، وشاع هذا الاستعمال وبذلك تخصصت دلالة الفعل ^(١٨٥) ، وهذه إحدى حالات التطور الدلالي الذي يطرأ على بعض الألفاظ ، فيتغير استعمالها بتخصيص العام ، وهو ما يجنح إليه العامة في حياتهم اليومية ، فيعمدون إلى بعض الدلالات العامة ، ويستعملونها استعمالاً خاصاً ، إما بسبب قصور في الذهن حيناً ، أو بسبب الكسل والتماس أيسر السبل حيناً آخر ، فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن يشيع ويذيع بين جمهور الناس ، تطورت دلالاته من العموم إلى الخصوص .

مما تقدم نرى أن اللغة كأى ظاهرة اجتماعية عرضة للتطور المطرد في عناصرها المختلفة ، "أصواتها ، وتراكيبها ، وصيغ الكلمات ودلالاتها " ، وإن تطورها هذا لا يجري تبعاً للأهواء والمصادفات ، أو وفقاً لإرادة الأفراد ، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة ، مطردة النتائج ، واضحة المعالم ، محققة الآثار ، لا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدي إليه ، فليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعي .

وليست العربية في هذا الشأن بدعاً من اللغات ، ولذا عرض لها التطور ، فتناول مفرداتها وتراكيبها ، ودلالاتها ، إلا أن بعض النقاد نظروا إلى التطور الطبيعي على أنه خطر تجب حماية اللغة منه ، على أننا لا نشك في أن حماية اللغة من أهم واجبات الناقد اللغوي ، لأن التفريط فيها وفتح الباب على مصراعيه أمام عوامل التغيير معناه القضاء على اللغة .

إلا أن الحماية لا تتم بتجميد اللغة ، ومنع أي دم جديد ينساب في عروقها ، وإنما تتم بضرب من المحافظة المعقولة ، التي تسمح بقدر من التطور إذا كان حسناً ، وقائماً على أسس ومسوغات ، فلا بد لمن يتصدى لحماية اللغة من أن يدرك أن اللغة كائن حي ، وأنها أشبه بشجرة نامية تحتاج بين الحين والآخر إلى تجديد في غذائها ، وتشذيب لما يبس وجف من أغصانها ، لتبقى حية سامقة ، وتظل قوية مزدهرة .



المصادر والمراجع

- أخطاء ألفناها ، نسيم نصر ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٤م.
- الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر ، الدكتور محمود إسماعيل عمار ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٩٩٨م.
- الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ، ماجد الصايغ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٠م.



- الأخطاء اللغوية الشائعة ، القسم الثاني ، محمد علي النجار ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠م.
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة (أبو محمد عبدالله بن مسلم ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣م.
- أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري" ت ٥٣٨ هـ " ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار
- إصلاح المنطق ، ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٧م.
- الأفعال ، ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي ت ٥١٥هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م.
- الأفعال ، ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي ت ٣٦٧هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢ م.
- الأفعال ، السرقسطي " أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري " ، تحقيق د.حسين محمد شرف ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، البطلوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ت ٥٢١هـ) تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني ت ١٢٠٥هـ) تحقيق مجموعة كبيرة من الأعلام ، طبعة الكويت.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه (عبد الله بن جعفر ت ٣٤٧هـ) تحقيق د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
- تقويم اللسان ، ابن الجوزي " ت ٥٩٧هـ " ، تحقيق عبد العزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٦م.
- تهذيب اللغة ، الأزهرى (أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ) تحقيق أحمد عبد الرحمن مخيمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م.
- جمهرة اللغة ، ابن دريد (محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.



- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص ، تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٩٩٠م.
- الخصائص ، ابن جني(أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- دراسات في اللغة ، د.إبراهيم السامرائي ، بغداد ، ١٩٦٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص ، الحريري (القاسم بن علي ت٥١٦هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، مصر .
- شرح أدب الكاتب ، أبو منصور الجواليقي ، تحقيق مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- شرح درة الغواص ، شهاب الدين الخفاجي ، مطبعة الجوائب ، ١٢٩٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي " ت٤٢١هـ " ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط ٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- شرح الفصيح ، ابن هشام اللخمي ت٥٧٧هـ ، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ١٩٨٨م.
- شرح الفصيح ، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت٥٣٨هـ) ، تحقيق إبراهيم بن عبدالله الغامدي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ.
- شرح الفصيح في اللغة ، ابن الجبان (أبو منصور محمد بن علي ت٤١٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجبار جعفر القزّاز ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩١م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت.
- شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد ، مؤسسة الصفاء للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٢م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، شهاب الدين الخفاجي ، تحقيق د. محمد كشاش ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.



- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس ، تحقيق أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م.
- الصباح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (ابو نصر اساعيل بن حماد ت في حدود ٤٠٠ هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ١٩٦٧م.
- العربية تواجه العصر ، د.إبراهيم السامرائي ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- العربية - يوهان فك ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بمصر ، ١٩٨٠م.
- عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ، ابن الحنبلي ، دراسة وتحقيق نهاد حسوبي صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- فعلت وأفعلت ، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ١٩٩٥م.
- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١م.
- فقه اللغة وسر العربية ، الثعالبي "ت٤٢٩هـ" ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢م.
- في التصحيح اللغوي والكلام المباح ، الدكتور خليل بنان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، ٢٠٠٦م .
- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، عالم الكتب ، بيروت .
- الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للزمخشري ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٦م .
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦م.
- لحن العامة والتطور اللغوي ، الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٦٧م.



- لسان العرب ، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٦م.
- اللغة والمجتمع ، د. علي عبد الواحد وافي ، شركة مكتبات عكاظ ، السعودية ، ١٩٨٣م..
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق د.أحمد الحوفي و د.بدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
- مجمل اللغة ، ابن فارس ، تحقيق محمد طعمة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد سليم ، والدكتور فيصل الحفيان ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- المخصص ، ابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.
- مسند أحمد بن حنبل ، شرحه وصنع فهارسه حمزة أحمد الزين ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٥م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف الفيومي (أحمد بن محمد بن علي ت ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- مصنفات اللحن والتنقيف اللغوي حتى نهاية القرن العاشر الهجري ، الدكتور أحمد محمد قدور ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٦م.
- معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م.
- معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط ٢٠٠٨، ٢ م.
- معجم أخطاء الكتاب ، صلاح الدين الزعلابي ، دار الثقافة والتراث ، دمشق ، ٢٠٠٦ م.
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي " ت ٦٢٦هـ " ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩م.
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٢م .



- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية في مصر ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الخامسة المنقحة ، ٢٠١١م.
- المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
- الموطأ ، مالك بن أنس "ت١٧٩هـ" ، الناشر مجموعة الفرقان التجارية ، ٢٠٠٣م.
- موطئة الفصيح لموطأ الفصيح ، محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق عبد الستار عبد اللطيف ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٩٢م.
- النقد اللغوي بين التحرر والجمود ، د. نعمة رحيم العزاوي ، سلسلة الموسوعة الصغيرة " ١٤١ " ، تصدرها دار الشؤون الثقافية والنشر ، بغداد ، ١٩٨٤م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، د. نعمة العزاوي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨م.
- الوساطة بين المتبني وخصومه ، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٦م.



- (^١) ينظر: دور الكلمة في اللغة ١٥٢-١٥٣.
- (^٢) دلالة الألفاظ ١٢٣.
- (^٣) اللغة والمجتمع ٧٧.
- (^٤) النقد اللغوي بين التحرر والجمود ٦٢.
- (^٥) الصحاح (أزف).
- (^٦) المصباح المنير (أزف).
- (^٧) اللسان (أزف).
- (^٨) النجم ٥٧.
- (^٩) درة الغواص ١٥.
- (^{١٠}) تقويم اللسان ٩٠.
- (^{١١}) النجم ٥٧.
- (^{١٢}) النحل ١.
- (^{١٣}) المفردات ٧٥.
- (^{١٤}) لحن العامة ٢٨٧.
- (^{١٥}) الأفعال ٢١٢.
- (^{١٦}) شرح درة الغواص للخفاجي ١٨.
- (^{١٧}) طه ٩٦.
- (^{١٨}) درة الغواص ٨٥.
- (^{١٩}) القصص ١١.
- (^{٢٠}) شرح درة الغواص ١٤٣.
- (^{٢١}) ينظر: في التصحيح اللغوي ٤٧.
- (^{٢٢}) ينظر: العربية ٢٢٧.
- (^{٢٣}) ينظر: اللسان والقاموس والتاج (بصر).
- (^{٢٤}) القصص ١١.
- (^{٢٥}) الصافات ١٧٥.
- (^{٢٦}) الكشف ٦٥/٤.
- (^{٢٧}) درة الغواص ١١٩.
- (^{٢٨}) حواشي ابن بري وابن ظفر ١٨٣-١٨٤.
- (^{٢٩}) عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ٣٢٠.
- (^{٣٠}) ينظر: في التصحيح اللغوي ٥٧.



- (^{٣١}) الموطأ ٢/٢٠٧-٢٠٨.
- (^{٣٢}) مسند أحمد بن حنبل ١٤/١٠٨.
- (^{٣٣}) ينظر: في التصحيح اللغوي ٥٨.
- (^{٣٤}) شرح درة الغواص ١٨٧.
- (^{٣٥}) مصنفات اللحن والتنقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري ١٤٠.
- (^{٣٦}) ينظر: دلالة الألفاظ ١٥٥.
- (^{٣٧}) الماعون ٣.
- (^{٣٨}) درة الغواص ١٦١.
- (^{٣٩}) تقويم اللسان ١١٨.
- (^{٤٠}) ينظر: شرح درة الغواص ٢٤٩.
- (^{٤١}) ينظر: في التصحيح اللغوي ٧١.
- (^{٤٢}) الجمهرة ١/٨٤.
- (^{٤٣}) التهذيب ٣/٢٦.
- (^{٤٤}) الأفعال ٢٤٤.
- (^{٤٥}) الجمهرة ١/٦٤.
- (^{٤٦}) التهذيب ٣/٥٢.
- (^{٤٧}) المحكم ٢/٣٦٠.
- (^{٤٨}) التاج ٥/٢٠١ (حث).
- (^{٤٩}) دلالة الألفاظ ١٥٥.
- (^{٥٠}) الصحاح (حث).
- (^{٥١}) نفسه (حضر).
- (^{٥٢}) المحكم ٢/٣٤٣.
- (^{٥٣}) المصباح المنير (حسم).
- (^{٥٤}) الأفعال ٢٤٥.
- (^{٥٥}) المفردات ٢٣٥.
- (^{٥٦}) ينظر: معجم أخطاء الكتاب ١٢٢.
- (^{٥٧}) الفصول والغايات ٨٣.
- (^{٥٨}) القاموس المحيط (حسم).
- (^{٥٩}) شرح أدب الكاتب ٨٢.
- (^{٦٠}) المصباح المنير (قلم).
- (^{٦١}) ينظر: المعجم الوسيط ٧٧٢.



- (٦٢) الصحاح(حلا).
(٦٣) درة الغواص ١٣٧.
(٦٤) تقويم اللسان ١١٦.
(٦٥) الصحاح (حلا).
(٦٦) المخصص ٧/٧٨.
(٦٧) المصباح المنير(حلا).
(٦٨) حواشي ابن بري وابن ظفر ٢١١.
(٦٩) أساس البلاغة(حلو).
(٧٠) ينظر: مصنفات اللحن والتنقيف اللغوي ٢٦٥.
(٧١) المحكم ٣/٤.
(٧٢) درة الغواص ٩٦.
(٧٣) تقويم اللسان ١٢٢.
(٧٤) ينظر : مجاز القرآن ٣١٨/١ ، وأدب الكاتب ٣٤١.
(٧٥) فعلت وأفعلت ٧١.
(٧٦) ينظر: حواشي ابن بري وابن ظفر ١٤٢-١٤٣.
(٧٧) إصلاح المنطق ٢٩٣.
(٧٨) الصحاح(خطأ).
(٧٩) المصباح المنير(خطو).
(٨٠) أدب الكاتب ٢٧٢.
(٨١) نفسه ٣٣٥.
(٨٢) الصحاح(خفق).
(٨٣) فعلت وافعلت ٧١.
(٨٤) المخصص ٦/٧١٣.
(٨٥) الأفعال ١٤٢.
(٨٦) ينظر : معجم الأغلط اللغوية ١٩٦.
(٨٧) الصحاح(رصد).
(٨٨) أساس البلاغة(رصد).
(٨٩) التهذيب ٩/٢٩٧.
(٩٠) معجم الأخطاء الشائعة ١٠٤.
(٩١) قل ولا تقل ١٤٢.



- (٩٢) أساس البلاغة (رصد).
- (٩٣) شرح نهج البلاغة ٣/٣٤٩.
- (٩٤) فعلت وأفعلت ٧٨.
- (٩٥) الأفعال ١٩٨.
- (٩٦) شرح ديوان الحماسة ١/١٩٠.
- (٩٧) الألفاظ الكتابية ٢٥١.
- (٩٨) ينظر: مصنفات اللحن والتنقيف اللغوي ٢١١.
- (٩٩) إصلاح المنطق ٢٥٣-٢٥٤.
- (١٠٠) أدب الكاتب ١٩-٢٠.
- (١٠١) تصحيح الفصح ٦٤.
- (١٠٢) الاقتضاب ٢/١٤.
- (١٠٣) ينظر: مجمل اللغة ٢٩٤.
- (١٠٤) أساس البلاغة (زكن).
- (١٠٥) لباب تحفة المجدد ٣٨.
- (١٠٦) التنبيه والإيضاح ٥/٢٥٥.
- (١٠٧) ينظر: مصنفات اللحن والتنقيف اللغوي ٣٩٦.
- (١٠٨) أدب الكاتب ٢٧٤.
- (١٠٩) فعلت وأفعلت ٨٩.
- (١١٠) التهذيب ٨/٢٠٣.
- (١١١) المخصص ٧/٢٧.
- (١١٢) الجمهرة ١/٥٠٠.
- (١١٣) البقرة ٥٨.
- (١١٤) الاقتضاب ٢/١٦١-١٦٢.
- (١١٥) الأفعال ٢٤٢.
- (١١٦) الصاحبي ٤٥-٤٦.
- (١١٧) قل ولا تقل ٦٢ ، وينظر : معجم الأخطاء الشائعة ١٢٨ ، ومعجم أخطاء الكتاب ٣٠٠.
- (١١٨) العربية تواجه العصر ١٥٣.
- (١١٩) اللسان (شجب).
- (١٢٠) الناج ٣/١٠١-١٠٢ (شجب).
- (١٢١) القرارات المجمعية ٢١٩.



- (١٢٢) تذكرة الكاتب ١٠٩ .
- (١٢٣) الأفعال ٢٨٠ .
- (١٢٤) أساس البلاغة (شطب) .
- (١٢٥) التهذيب ٩ / ٤٨ .
- (١٢٦) التهذيب ٩ / ٤٩ .
- (١٢٧) المصباح المنير (لحا) .
- (١٢٨) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ١٣٠ .
- (١٢٩) المعجم الوسيط ١ / ٥٠ .
- (١٣٠) شفاء الغليل ١٩٤ .
- (١٣١) فقه اللغة وسر العربية ٣٠ .
- (١٣٢) الصحاح (صدع) .
- (١٣٣) التهذيب ١ / ٤٣٨ .
- (١٣٤) المحكم ١ / ٢٦٤ .
- (١٣٥) الأفعال ٢٨٧ .
- (١٣٦) الكامل في اللغة والأدب ١ / ٥٢ .
- (١٣٧) الحجر ٩٤ .
- (١٣٨) تفسير البيضاوي ٢ / ٢٤٩ .
- (١٣٩) نفسه ٢ / ٢٤٩ .
- (١٤٠) معاني القرآن ٢ / ٩٤ .
- (١٤١) الجهرة ١ / ٧٧٥ .
- (١٤٢) الصحاح (صدع) .
- (١٤٣) ينظر: معجم أخطاء الكتاب ٣٣٤ .
- (١٤٤) معجم الأخطاء الشائعة ١٣٩ - ١٤٠ .
- (١٤٥) المفردات ٤٨٢ .
- (١٤٦) اللسان (صرف) .
- (١٤٧) تذكرة الكاتب ٤٤ .
- (١٤٨) معجم الأخطاء الشائعة ١٤٠ .
- (١٤٩) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٤٣ .
- (١٥٠) المصباح المنير (صرف) .
- (١٥١) القاموس المحيط (صرف) .



- (^{١٥٢}) رسالة الغفران ١٧٨.
- (^{١٥٣}) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/١٦٥٥.
- (^{١٥٤}) نفسه ٤/١٦٥٥.
- (^{١٥٥}) المثل السائر ٣/٦٦.
- (^{١٥٦}) العربية تواجه العصر ١٦٤.
- (^{١٥٧}) الصباح (فشل).
- (^{١٥٨}) المصباح المنير (فشل).
- (^{١٥٩}) القاموس المحيط (فشل).
- (^{١٦٠}) أخطاء ألفناها ١٢٣.
- (^{١٦١}) الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ٢٥٨.
- (^{١٦٢}) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ٢٤.
- (^{١٦٣}) الأنفال ٤٦.
- (^{١٦٤}) جامع البيان ١٠/١٩.
- (^{١٦٥}) ينظر: فقه اللغة ، محمد مبارك ٢١٣.
- (^{١٦٦}) درة الغواص ١٤٩.
- (^{١٦٧}) حواشي ابن بري وابن ظفر ٢٢٦-٢٢٧.
- (^{١٦٨}) في التصحيح اللغوي ٦٤.
- (^{١٦٩}) إصلاح المنطق ٣١٠.
- (^{١٧٠}) أدب الكاتب ٢٦٧.
- (^{١٧١}) الاقتضاب ٢/١٥٧.
- (^{١٧٢}) درة الغواص ١٦٣.
- (^{١٧٣}) ينظر : شرح درة الغواص ٢٥٢.
- (^{١٧٤}) ينظر: في التصحيح اللغوي ٧٢.
- (^{١٧٥}) طه ٨١.
- (^{١٧٦}) النجم ١.
- (^{١٧٧}) الحج ٣١.
- (^{١٧٨}) ينظر: في التصحيح اللغوي ٧٢.
- (^{١٧٩}) الأضداد ٢٢٨.
- (^{١٨٠}) التهذيب ٥/١٢٩.
- (^{١٨١}) أساس البلاغة (هوي).



(^{١٨٢}) اللسان (هوي).

(^{١٨٣}) إبراهيم ٣٧.

(^{١٨٤}) ينظر: الكشف ٥٣٧/٢.

(^{١٨٥}) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٩٦.